الأمم المتحدة

# مجلس الأمن

PROVISIONAL
S/PV.2481
20 October 1983
ARABIC

## محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثمانين بعد الألفين والأربعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ٢٠ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٣٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد صلاح | ( الأردن ) |
| الأعضاء : | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية | السيد ترويانوفسكي |
| | باكستان | السيد شاه نواز |
| | بولندا | السيد ناتورف |
| | توغو | السيد أكاكبو |
| | زائير | السيد اومبا دى لوتيت |
| | زمبابوى | السيد ماشينغادزى |
| | الصين | السيد ليانغ يوفان |
| | غيانا | السيد سينكلير |
| | فرنسا | السيد دى لا بارى دى نانتوى |
| | مالطة | السيد غاوتشي |

../..

يتضمّن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

| | |
|---|---|
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية | السير جون طومسون |
| نيكاراغوا | السيد تشامورو مورا |
| هولندا | السيد فان دير ستويل |
| الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة كيركباتريك |

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦

اقرار جدول الأعمال

اقرّ جدول الأعمال .

الحالة في ناميبيا

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وموّجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/16048)

رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وموّجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/16051)

تقرير آخر للأمين العام بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا (S/15943)

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني قد تلقيت رسائل من ممثلي اثيوبيا ، وأنغولا ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، والسنغال ، وسيراليون ، وكندا ، وكوبا ، ونيجيريا ، والهند ، ويوغوسلافيا ، يرجون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المطروح على جدول أعمال المجلس . ووفقا لما جرت عليه الممارسة ، اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

بما انه ليس هنالك من اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد ساري ( السنغال ) المقعد المخصص له ، على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد ولدى ( اثيوبيا ) ، والسيد فيغوريدو ( أنغولا ) ، والسيد التريكي ( الجماهيرية العربية الليبية ) ، والسيد روميا ( جمهورية تنزانيا المتحدة ) ، والسيد فون شيرنديغ ( جنوب افريقيا ) ، والسيد لوساكا ( زامبيا ) ، والسيد كوروما ( سيراليون ) ، والسيد بيليتييه ( كندا ) ، والسيد روا خوري ( كوبا ) ، والسيد فافورا ( نيجيريا ) ، والسيد كريشنان ( الهند ) ، والسيد غولوب ( يوغوسلافيا ) المقاعد المخصصة لهم على جانب طاولة المجلس .

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء مجلس الأمن علما بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفيما يلي نصها :

" يشرفني بالنيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن أطلب ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، توجيه الدعوة الى وفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، برئاستي ، للمشاركة في نظر مجلس الأمن في البند المعنون " الحالة في ناميبيا " ، الذى يبدأ يوم ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ . أما الأعضاء الآخرون في وفد مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى جلسات مجلس الأمن فهم : سعادة السيد محمد سحنون ( الجزائر ) ، وسعادة السيد خواجا وصي الدين ( بنغلاديش ) ، وسعادة السيد أ . جوشكون كرجا ( تركيا ) ، والسيد فيودور ستارشيفتش ( يوغوسلافيا ) ، والسيدة ميرنا براد شو ( غيانا ) " .

وفي مناسبات سابقة ، كان مجلس الأمن قد وجّه الدعوة الى ممثلي هيئات أخرى في الأمم المتحدة في اطار النظر في المسائل المثبتة في جدول الأعمال . ووفقا لما سبق من ممارسة في هذا الصدد ، أقترح أن يوجّه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ووفد المجلس .

بما انه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد لوساكا ( زامبيا ) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وسائر أعضاء الوفد الأماكن المخصصة لهم على جانب طاولة المجلس .

أود أن أحيط أعضاء مجلس الأمن علما بانني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ ؛ وموجهة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وفيما يلي نصها :

" يشرفني ، بالنيابة عن اللجنة الخاصة أن أطلب دعوتي ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، للمشاركة في نظر المجلس في الحالة في ناميبيا " .

وفي مناسبات سابقة كان مجلس الأمن قد وجّه الدعوة الى ممثلي هيئات أخرى في الأمم المتحدة في اطار النظر في المسائل المثبتة في جدول الأعمال . ووفقا لما سبق من ممارسة في هذا الصدد ، أقترح أن يوجّه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

بما انه ليس هناك من اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ من ممثلي توغو وزائير وزمبابوى وفيما يلي نصها :

" نحن أعضاء مجلس الأمن الموقعين أدناه ، يشرفنا أن نطلب أن يوجّه مجلس الأمن دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت الى السيد بيتر مويشيهانجيي ، أمين العلاقات الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) " .

وقد نشرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/16055 .

اذا لم يكن هناك من اعتراض فاني سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد مويشيهانجيي بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

بما انه ليس هناك أى اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد مويشيهانجيي ( أمين العلاقات الخارجية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ) المقعد المخصص له على جانب طاولة المجلس .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند ٢ من جدول الأعمال .

ان المجلس يجتمع اليوم استجابة للطلبين الموجّهين الى رئيس مجلس الأمن والواردين في الرسالة المؤرخة في ١٧ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ والموجّهة من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة ، وهي معممة في الوثيقة S/16048 ، والرسالة المؤرخة في ١٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ والموجّهة من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة وهي معممة في الوثيقة S/16051 .

وقد عرضت الوثيقة S/15943 على أعضاء المجلس وهي تتضمن تقريرا لاحقا من الأمين العام بشأن تنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) و ٤٣٩ ( ١٩٧٨ ) بخصوص مسألة ناميبيا .

أود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/16050 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

المتكلم الأول المسجّل على قائمتي هو سعادة وزير خارجية اثيوبيا السيد غوشي ولدى الذي يود الادلاء ببيان بوصفه ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . أرحب بسعادته وأدعوه الى الجلوس الى طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد غوشي ولدى ( اثيوبيا ) المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

أعطي الكلمة الى وزير خارجية اثيوبيا .

السيد ولدى ( اثيوبيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : بشعور غامر من الفخر والسعادة أدلي ببياني الأول أمام مجلس الأمن بوصفي وزيرا لخارجية اثيوبيا وممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، بشأن مسألة توليها افريقيا جل اهتمامها وتتابعها اثيوبيا بصورة خاصة منذ زمن طويل .

اما وقد ذكرت هذه الكلمات القليلة ، فانني أود أن أتقدم بتهنئتي لكم على تسلمكم رئاسة مجلس الأمن ، وأن اعرب لكم عن أصدق تمنياتي بأن تتوج ولا يتكم بالنجاح . وأود في الوقت نفسه ، أن أعرب عن تقدير وفد اثيوبيا للممثل الدائم لغيانا اذ انه ادار مداولات المجلس في شهر ايلول / سبتمبر الحافل بالعمل بطريقة تبعث على الاعجاب بدرجة كبيرة .

يشير السجل الى أنه منذ عام ١٩٤٦ ومسألة ناميبيا ، التي هي موضوع مداولات مجلس الأمن اليوم ، لا تزال مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومنذ ذلك الحين ، تناولت جميع هيئات الأمم المتحدة الرئيسية هذه المسألة واتخذت بشأنها قرارات لا حصر لها ، وبذلك فان مسألة استقلال شعب ناميبيا تصبح اليوم بصورة متزايدة محكا لفعالية الأمم المتحدة بصورة عامة ولفعالية مجلس الأمن بصورة خاصة .

وكما نعلم جميعا ، فان الجمعية العامة قد أعربت عن رأيها خلال دورات متعاقبة لها ، بشأن التطورات في ناميبيا ، وانهت في عام ١٩٦٦ ولاية جنوب افريقيا على الاقليم ، وانشأت في العام التالي هيئة تابعة للأمم المتحدة لتتولى ادارة الاقليم لحين الاستقلال .

وقد نظرت محكمة العدل الدولية أيضا في عدة مناسبات في المسألة ، وقدمت في عام ١٩٧٤ فتوى هامة مؤداها أن استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي . وفي هذا السياق ، فاننا في اثيوبيا نشعر بفخر خاص كوننا قد اشتركنا في الجهود المبذولة في محكمة العدل الدولية الرامية الى ترسيخ سلطة الأمم المتحدة القانونية على ناميبيا .

ان هذا المجلس ، بوصفه هيئة لديها وصاية قانونية على السلم والأمن الدوليين ، قد اجتمع أيضا مرات كثيرة من أجل النظر في مسألة ناميبيا واجتمع مرة على أرض افريقية ،

في عاصمة بلادى ، أديس ابابا . وعلاوة على ذلك ، فقد اتخذ العديد من القرارات ، من بينها القرارات الهامة ٢٦٤ (١٩٦٩) ، و ٣٨٥ (١٩٧٦) ، و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومع ذلك لا تزال ناميبيا ترزح تحت احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي .

الا أنه عند اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كان هناك شعور كبير بالتفاؤل بأن يوم استقلال ناميبيا قد أصبح قريبا جدا وبالطبع كانت فئة قليلة منا تساورها الشكوك في اخلاص نظام جنوب افريقيا وتصميم ما يسمى بفريق الاتصال الغربي . وكما تبين من التطورات التالية ، كانت هذه الشكوك في محلها . فعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة وعلى الرغم من المرونة والحنكة السياسية اللتين أظهرتهما المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد لكفاح شعب ناميبيا ، وعلى الرغم من تعاون دول خط المواجهة ، تعذر تنفيذ خطة الأمم المتحدة المتمثلة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

اننا جميعا نعرف أسباب ذلك . فمن الجلي انها تتمثل في صلف ومماطلة نظام جنوب افريقيا ، والافتقار التام الى الارادة السياسية والتصميم من جانب فريق الاتصال الغربي . وفي حقيقة الأمر ، ان جنوب افريقيا لم تعرقل بصورة عملية تنفيذ خطة الأمم المتحدة فحسب ، بل انها استغلت كذلك عملية المفاوضات لتشديد قبضتها على ناميبيا بانشائها للمؤسسات غير الشرعية وتنظيمها للجماعات السياسية العميلة .

وعندما أعلنت جنوب افريقيا خلال المحادثات السابقة للتنفيذ في جنيف أنها ليست على استعداد لتنفيذ خطة الأمم المتحدة ، أعتقدنا أن فرض التدابير الالزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق هو أكثر الطرق منطقية . ومن دواعي أسفنا العميق أن هذا الطريق السلمي قد أعاقه الفيتو الثلاثي من جانب الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن الذين كانوا أعضاء في نفس الوقت في فريق الاتصال .

واليوم ، ان الطريق السلمي ليس معاقا فحسب بل ان مسألة استقلال ناميبيا ، بنشوء ادارة جديدة في واشنطن ، أصبحت أكثر صعوبة وتعقيدا بمكيدة الربط الشائنة . ان مسألة ناميبيا هي مسألة حق غير قابل للتصرف ولا يمكن انكاره لشعب في تقرير مصيره واستقلاله ، وهي بذلك تمثل مصدر قلق عالمي . ان وجود القوات الكوبية في انغولا ، من ناحية اخرى ، أمر يقع بشكل كامل في اطار الحقوق السيادية لأنغولا . وربط هذين الموضوعين يمثل ، في رأيي ، عملية غير منطقية وتتسم باللامسؤولية . واذ نأخذ في الاعتبار ان انسحاب القوات الكوبية من انغولا هو هدف استراتيجي لعضو من أعضاء فريق الاتصال ، فاننا نجد ان هذا الربط أناني أيضا .

ونستنتج من تقرير الأمين العام الأخير المتعلق بهذا الموضوع والوارد في الوثيقة S/15943 انه تم ، فيما يتعلق بالفريق التابع للأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، حل جميع القضايا المعلقة . ولذلك ، فان ما يبدو انه يعيق تنفيذ الخطة هو الشرط المسبق المتعلق بسحب القوات الكوبية من انغولا الذى لا علاقة له بالموضوع ولا يمكن تبريره .

وفي هذه المرحلة أود أن استعرض بايجاز شديد هذا الموضوع المدبر الخاص بالوجود الكوبي في انغولا في اطاره التاريخي وفي منظوره الصحيح . وفي البداية علينا أن نسأل انفسنا ما هو سبب وجود القوات الكوبية في أنغولا . اننا نذكر جميعا ان وجود القوات الكوبية قد جاء بناء على طلب الحكومة الشرعية لجمهورية انغولا الشعبية ، ومن أجل هدف واضح محدد ، ألا وهو صد الغزو السافر الذى قامت به جنوب افريقيا . وعلينا ألا ننسى ، على الرغم من أن الشعب الأنغولي قد صد في الوقت المناسب وبمساعدة القوات الكوبية الغزو الأول ، ان الاعمال العدوانية التي تقوم بها جنوب افريقيا لا تزال مستمرة منذ ذلك الحين ، وان القوات المسلحة التابعة لبريتوريا تحتل ، في الوقت الحالي ، بصورة غير شرعية أجزاء من جنوب انغولا . وهنا منشأ الحاجة المستمرة الى مساعدة القوات الكوبية ، الأمر الذى يتمشى تماما مع المادة ٥١ من الميثاق ، التي يحق بمقتضاها لكل دولة الدفاع عن نفسها بصورة فردية وجماعية .

ولذلك ، فان وجود القوات الكوبية في انغولا ليس شرعيا وقانونيا فحسب بل انه أيضا عنصر ايجابي في الكفاح المستمر من أجل الحفاظ على سيادة انغولا وسلامة أراضيها . وفيما

يتعلق بالدول الأخرى في المنطقة ، فان وجود القوات الكوبية في انغولا لا يضر بأمنها واستقرارها ولا يهددهما . وفضلا عن ذلك فان هذا الوجود لا يمثل - بل في الحقيقة لا يمكن أن يمثل - تهديدا لجنوب افريقيا ، البلد الذى تفوق آلته الحربية بكثير القوات المسلحة لجميع الدول الواقعة في شبه الاقليم هذا . وبالاضافة الى ذلك ، يجب ، حتى تشكل القوات الكوبية تهديدا مباشرا لبريتوريا ، أن يكون لأنغولا وجنوب افريقيا حدود مشتركة ، وهذا بالطبع لا يمثل حقيقة الأمر .

والحديث عن المخاوف الأمنية لجنوب افريقيا بسبب وجود قوات في بلد ليس لها معه حدود مشتركة لا يمكن أن يفسر ، نتيجة لذلك ، الا بأنه قبول ، مهما كان ضمنيا ، بأن احتلال جنوب افريقيا للأراضي الناميبية الدولية يعتبر احتلالا قانونيا . ولا يمكن أيضا أن يمثل طرح مسألة استقلال ناميبيا الا تدخلا صلفا في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية ، يتعارض بشكل واضح مع مبادئ وقواعد القانون الدولي .

ان خبرتنا المريرة لنظام جنوب افريقيا وشعورنا بالاحباط ازاء اخفاق مجموعة الاتصال في المساعدة على تنفيذ الخطة يجبراننا على التساؤل - وبصوت عال - عما اذا كانت مسألة الربط لا تعدو كونها عقبة من العقبات المتعددة التي توضع باستمرار بهدف ارجاء تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وفي الحقيقة ، فاننا في اثيوبيا على اقتناع بأنه حتى اذا تم انسحاب القوات الكوبية من انغولا فان الخطة ستبقى مجرد حبر على ورق . ونحن على اقتناع أيضا بأن ما ترمي حيلة الربط الى تحقيقه ، وما قد يحدث بعد انسحاب القوات الكوبية ، هو غزو انغولا واحتلالها لغاية مزدوجة ، وهي الاطاحة بحكومتها الشرعية لاستبدالها بعناصر خائنة خاضعة للمصالح الاستعمارية الجديدة والعنصرية ، وكذلك اضعاف النضال التحررى الذى يخوضه شعب ناميبيا .

ولحسن الحظ ، فان المجتمع الدولي يدرك بوضوح هذه الخطة الذكية والمفضوحة في آن واحد ويتخذ ، نتيجة لذلك ، موقفا واضحا وقاطعا ضد المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بأية قضايا دخيلة ولا علاقة لها بالموضوع . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نذكر بأن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المنعقدة في دورتها العادية التاسعة عشرة في أديس أبابا ، في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، قد اتخذت موقفا

قاطعا ورد في الفقرة الثانية من منطوق قرارها الخاص المتعلق بناميبيا . وقد جاء في هذا القرار ان الجمعية ، اذ تنظر بأشد الجزع الى محاولة ادخال عناصر دخيلة في خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا والواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ترفض رفضا قاطعا ما يسمى بالربط أو التماثل ، وترى أن الاصرار على هذه العناصر الدخيلة يقوض الجهود الحالية الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويجعل حرية واستقلال الشعب الناميبي مرهونين بوجود القوات الكوبية في انغولا . واعتبرت الجمعية أيضا أن هذا الاصرار يمثل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، ألا وهي جمهورية انغولا الشعبية .

وقد أصدرت حركة بلدان عدم الانحياز في المؤتمر السابع لرؤساء الدول أو الحكومات الذى عقد في نيودلهي في شهر آذار/مارس الماضي وثيقة ختامية جاء فيها أن المؤتمر :

" يرفض رفضا قاطعا الى ابعد مدى ما تقول به حكومة الولايات المتحدة من وجود صلة أو تماثل بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا " .

( S/15675 ، ص ٢٤ )

ان المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال ، الذى عقد في باريس في نيسان/ابريل الماضي ، وكذلك الأجهزة الفرعية العديدة التابعة للجمعية العامة ولا سيما مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وقبل كل شيء الجمعية العامة ذاتها ، قد رفضت جميعها هذا الربط . وفي حقيقة الأمر فان الجمعية العامة في دورتها العادية السابعة والثلاثين قد نصت في قرارها ٣٧/٢٣٣ باء على انها :

" ترفض بحزم المحاولات الدؤوبة التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا لايجاد أى ربط أو موآزاة بين استقلال ناميبيا وأى قضايا غريبة عنه ، وخاصة سحب القوات الكوبية من انغولا ، وتؤكد بما لا يدع مجالا للالتباس ان استمرار هذه المحاولات لن يؤدى الا الى تأخير عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا فضلا عن كونه يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لأنغولا " . (قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٣٣ باء).

هذه البيانات ، وغيرها من البيانات الرسمية التي أدلت بها الحكومات والمنظمات الدولية توضح بجلاء ظهور توافق عام في الرأى على المستوى الدولي ، يرفض ما يسمى بالربط أو الموآزاة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . ومما يؤسف له مع ذلك ، أن جهازا هاما تابعا للأمم المتحدة ، وبصفة أخص مجلس الأمن ، لم يعرب حتى اليوم عن رأيه القاطع بشأن هذا الأمر . ان الاستمرار في الصمت يعد بمثابة موافقة على تعطيل تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وهو في نفس الوقت انكار للدور المركزى والمسؤولية الفريدة للأمم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا .

وباتخاذ موقف صريح وقاطع برفض هذا الربط ، فان مجلس الأمن يستطيع بكل تأكيد ان يساعد على ازالة العقبة المصطنعة التي تحول دون تنفيذ الخطة ، والنهوض بعملية تحرير ناميبيا . واذ يفعل المجلس ذلك فانه يعيد التأكيد على مسؤوليته في هذا الموضوع ، ويعزز شأنه في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، اللذين يشكل احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا تحديا لهما . ومن ثم فاننا نحث مجلس الأمن بكل قوة على أن يرفض جميع المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بأية قضية غريبة عنه ولا تتصل به ، مثل وجود قوات كوبية في انغولا .

كما نحث مجلس الأمن على أن يضع اطارا زمنيا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ٠ فقضية شعب ناميبيا العادلة ، وقضية الشرعية الدولية تتطلبان ألاّ يتأخر تنفيذ الخطة أكثر من ذلك ٠ على انه اذا واصلت جنوب افريقيا تكتيكاتها التسويفية ، يتعين على المجلس أن ينظر بجدية في اتخاذ تدابير ضد ذلك النظام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ٠ ولقد قلنا ، مرارا وتكرارا ، أن هؤلاء الذين لا يلتزمون بالقانون يجب أن يذوقوا عقوباته ٠ وهذا ما يجب أن يحدث بالنسبة لجنوب افريقيا ٠

الرئيس : أشكر وزير خارجية اثيوبيا على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ ٠

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل الهند ، الذى يود الادلاء ببيان بوصفه رئيس مجموعة بلدان عدم الانحياز ، وأدعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه ٠

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، أود أولا أن أشكركم ، وأن أشكر ، عن طريقكم ، بقية أعضاء المجلس لتكرمكم بالسماح لي بمخاطبة المجلس بصفتي ممثلا للهند ، وكذلك بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز ٠

أود أن أبدأ كلمتي بالاعراب التقليدى عن التهاني لكم سيدى الرئيس ٠ وانه ليسعدنا ان نرى دبلوماسيا له خبرتكم وتاريخكم الحافل بالانجازات يترأس مداولات هذه الهيئة الموقرة ٠ ومن دواعي الارتياح الخاص لوفد بلادى أن يرى دفة مجلس الأمن في يدى ممثل بلد شقيق ورفيق في عدم الانحياز ، ولا سيما في وقت نجد فيه المجلس يعكف مرة أخرى على دراسة مسألة تتسم بالأهمية القصوى بالنسبة لبلدان حركة عدم الانحياز ٠

اننا نجتمع في هذه القاعة للمرة الثانية في هذا العام لتناول مسألة ناميبيا ، وكانت المرة الأولى منذ خمسة أشهر ، وذلك للتداول بشأن هذه المسألة التي قتلت بحثا ، وظلت مستعصية على الحل حتى الآن ، والتي لا تزال تشكل واحدا من أكبر التحديات لصميم مبادئ الأمم المتحدة ٠ وليس بوسعنا أن نقول اننا في هذه الأشهر الخمسة قد اقتربنا من حل مقبول دوليا ٠ وفي هذه الأثناء ، يظل الشعب المقهور في ناميبيا مغللا بالأصفاد ، وهو يتطلع الى العالم والى الأمم المتحدة على وجه الخصوص ، للخلاص من محنته ٠

واذا كنا قد تعلمنا درسا واحدا من التجربة المريرة التي عشناها في الأعوام السابقة، فهو ألا نتفاءل أو نحدونا أية توقعات عندما يتصل الأمر بالنظام المتعنت في بريتوريا . وأيا كان الأمر فقد كنا نأمل أن القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) ، الصادر في ٣١ آيار/مايو ١٩٨٣، والذى اعتمد بالاجماع في أعقاب مناقشة تميزت بضبط النفس وعدم الحدة ، سيشكل نقطة تحول في الجهود المبذولة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولقد اعتقد البعض أن هذا التعبير الجماعي عن التأنيب من جانب مجلس الأمن - الى جانب تفويض الأمين العام بالقيام بمشاورات مع الأطراف بشأن وقف اطلاق النار المقترح - سوف يحرك جهودا أكثر تركيزا وتصميما من جانب أولئك الذين بوسعهم ، أكثر من غيرهم ، ان يجعلوا بريتوريا تشوب الى رشدها . ولكن يبدو ان الحالة السائدة تشير الى عكس ذلك تماما . ومرة أخرى تتبدد آمالنا .

ان تقرير الأمين العام بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ، الوارد في الوثيقة S/15943 ، يؤكد ما في الوضع الحالي من مفارقة ساخرة . فمن ناحية ، كما يطلعنا الأمين العام ، فان " المشاورات المطولة والمكثفة " المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد أوصلتنا الى وضع نجد فيه أننا ، وانا اقتبس من نص كلمات الأمين العام :

" لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من تحديد الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . ( S/15943 ، الفقرة ٢٤ )

ومن ناحية أخرى يقال لنا :

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من انغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمر مستحيلا " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥ )

ومن السخرية ان يمهد المسرح بكل الطرق لتنفيذ خطة الامم المتحدة ، فتعوق هذا اعتبارات لا علاقة لها بالخطة . ومن المفارقات ان بعض اولئك الذين لعبوا ، بأنفسهم ، دورا قياديا في وضع خطة الامم المتحدة والتزموا بضمان تنفيذها ، ينحازون الآن بشكل مكشوف الى جانب بريتوريا في جعل تنفيذها للخطة يتوقف على تنفيذ شروط خارجية ولا صلة لها بالموضوع . ان وفد بلادى لا يمكن ان يقبل تحريف مشكلة من مشاكل تصفية الاستعمار لتصبح احدى مشاكل المجابهة الايديولوجية بين الشرق والغرب . فمما ينافي العدالة ان يربط استقلال ناميبيا بقضايا لا علاقة لها به ، مثل وجود القوات الكوبية في انغولا .

ان وزير خارجية الهند ، فى بيانه الذى القاه في هذا المجلس في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٣ ، حين كان يتحدث ايضا بالنيابة عن أكثر من مائة بلد غير منحاز ، حدد بالتفصيل الموقف الذى اتخذته بلدان حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، وهو موقف معروف تماما ولا حاجة الى تكراره هنا . كما انه لا حاجة بى ايضا الى تناول موقف بلدى ، الذى كان من أول البلدان التى أثارت مسألة ناميبيا في الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ . ومنذ اسابيع قليلة ، وصفت السيدة انديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند ورئيسة حركة بلدان عدم الانحياز ، قضية ناميبيا بأنها قضية تثير حنقنا المشترك وقالت

" انني اؤكد تأييدنا الكامل لكفاح شعب ناميبيا بقيادة سوابو من أجل الحرية وكذلك نعرب عن تأييدنا لحكومات وشعوب دول المواجهة التى يتعين عليها ان تتحمل الضغط والاستفزاز " ( A/38/PV.9 ، ص ١١ ) .

انني اود ايضا ان اجذب انتباه المجلس الى حقيقة ان الاجتماع الأخير لوزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة قد كرس اهتماما كبيرا لمسألة ناميبيا ، مفصحا عن موقفه فى هذا الصدد بشكل لا لبس فيه . لقد أعرب الاجتماع فى بلاغه ، ضمن امور اخرى ، عن

" سخطه القوى لاستمرار عدم تنفيذ خطة الأمم المتحدة " .

ورفض بشكل قاطع

" المحاولات المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة وجنوب افريقيا العنصرية لاعاقة تنفيذ خطة الامم المتحدة بالاصرار على ' الربط ' و' التوازن ' بين استقلال ناميبيا وقضايا خارجية لا صلة لها به ، ولاسيما انسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وأكد بشكل لا لبس فيه على ان هذه المحاولات لا تؤخر فقط عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا ، ولكنها ايضا تشكل تدخلا جسيما يستوجب الادانة في الشؤون الداخلية لأنغولا " .

وفي ذلك الاجتماع ، اعربت بلدان عدم الانحياز كذلك

" عن تصميمها الحازم على مواجهة كل محاولات تقويض الدور المركزي لمجلس الامن التابع للامم المتحدة في تنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وحثت مجلس الامن على ان يضطلع بمسؤولياته كاملة ، بما فيها اتخاذ اجراء عاجل لتنفيذ تلك المقررات ، واذا اقتضت الضرورة ، أن يعتمد تدابير الزامية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة " .

ان وزير خارجية بلدي ، وهو يتحدث في هذا المجلس ، في أيار/مايو الأخير ذكر ما يلي :

" ان وفد بلادي على اقتناع بأنه ينبغي على المجلس الآن ان ينص على اطار زمني نهائي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وأن يبقى هذه المسألة حية في جدول أعماله الى حين الانتهاء من تنفيذ هذه العملية . وينبغي أن يكون المجلس على اهبة الاستعداد للنظر في اتخاذ اجراء مناسب بموجب الفصل السابع من الميثاق، اذا امعنت جنوب افريقيا في تحدي قراراته " ( S/PV.2439 ، ص ١٦ )

انني أود ان انتهز هذه الفرصة لكي اكرر ذلك الاقتناع . لقد حان الوقت بالتأكيد كي نسرع الخطى . واذا استمرت جنوب افريقيا في تجاهل صوت التعقل ، فان

للامم المتحدة حقا قانونيا وأخلاقيا ، بل عليها فى الواقع التزام بحمل جنوب افريقيا على الالتفات الى ارادة المجتمع العالمي . ونحن نأمل في أنكم جميعا ، أعضاء المجلس الموقرين ، سوف تبدون الارادة السياسية اللازمة لتنفيذ ما قرره هذا المجلس دون مزيد من التأخير .

علينا الا نعطى لشعب ناميبيا الانطباع بأننا نأخذهم أو نأخذ صبرهم قضية مسلما بها . وينبغي ايضا الا تغرب عن بالنا الحالة السائدة في الجنوب الافريقي ، أو أن نستهين بهذه الحالة حيث نجد ان النظام العنصرى الحانث بوعده مستمر في نشر عهد من الارهاب في ناميبيا وفي البلدان الافريقية المستقلة في المنطقة ، وأخيرا ، وليس آخرا ، في جنوب افريقيا نفسها . ان صوت الحرية لا يمكن اسكاته أبدا . واذا لم نستطع أن نحقق الحرية والعدل والكرامة لشعب ناميبيا وجنوب افريقيا دون مزيد من التأخير ،فان الاحداث بالتأكيد سوف تنطلق بلا كابح وسوف تسيل الدماء في الجنوب الافريقي ، مع ما لذلك من عواقب وخيمة على السلم والأمن الدوليين . لذلك ، فقد حان الوقت لكي يعمل مجلس الامن على نحو حاسم ، حتى يمكن ان يبرر الثقة التي وضعت فيه ، وحتى يمكن للناميبيين أن يحصلوا على الحرية التي هي حق لهم .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى العبارة الرقيقة التي وجهها اليّ . وأدعوه الى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس .

المتكلم التالي ، المسجل على قائمتي هو ممثل السنغال ، الذى يود الادلاء ببيان ، بوصفه رئيسا لمجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة لشهر تشرين الأول/ اكتوبر . واليه اعطي الكلمة .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى قبل كل شيء ، أود ، بالنيابة عن المجموعة الافريقية وباسمي ان اهنئكم بحرارة على توليكم

رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الثاني/اكتوبر . وانني واثق من أنه بفضل خبرتكم الدبلوماسية الواسعة في الشؤون الدولية سوف تتوج مناقشات المجلس بالنجاح .

وأود ايضا ان اشيد عن جدارة بسلفكم ، السفير نويل سينكلير ، الممثل الدائم لغيانا ، الذى قاد ، بفعالية وكفاءة ، عمل المجلس في الشهر الماضي .

وأود ان اشكركم باخلاص ، سيدى الرئيس ، وأعضاء مجلس الامن الآخرين لتكرمهم بدعوتي للادلاء ببيان في المجلس ، بصفتي رئيسا للمجموعة الافريقية ، خلال هذه المناقشة بشأن مسألة ناميبيا ، وهي مسألة لها اهمية كبرى لكل من افريقيا المعنية بها مباشرة والمجتمع الدولي بأسره .

ان تفاصيل مسألة ناميبيا مألوفة للجميع ، ولن افيض فيها . والواقع انه منذ ٣٨ عاما كانت هذه المسألة على الدوام جزءا من جدول اعمال الجمعية العامة . وقد تناولتها فعلا في عدة دورات استثنائية . وفي مؤتمرات دولية وحلقات دراسية ، وموائد مستديرة ، ومناقشات ، ومفاوضات لا حصر لها . ان مجلس الامن حامي السلم والأمن الدوليين ، كرس لها سلسلة عديدة من الاجتماعات .

لذلك ، ليست هناك حاجة الى تناول الخلفية التاريخية لمشكلة لا تزال حديث الجميع .

ومع ذلك ، قد يكون من المفيد ان نذكر ، لتوضيح المناقشة ، عددا من الاحداث الرئيسية التي سوف تجعل من السهل فهم فحوى قضية ناميبيا .

ويتذكر الاعضاء انه فيما بين ٢٥ و ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣ عقد في باريس المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال ، بموجب احكام قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٣٧ جيم .

وخلال ذلك المؤتمر الهام الذى تشرف بلدى السنغال برئاسته ، اعتمدت وثيقتان تشكلان في رأينا مرحلة رئيسية من نضال شعب ناميبيا لاستعادة استقلاله ، وأعني بهما اعلان باريس وبرنامج العمل من أجل ناميبيا .

وبالاضافة الى المبادئ المقبولة والمعترف بها دوليا ، تؤكد هاتان الوثيقتان من جديد بعبارات لا ابهام فيها ، ان المؤتمر - كما يعرف الجميع ، يكرر رسميا حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني داخل ناميبيا الحرة المتحدة وذلك وفقا لاهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

وفي تلك المناسبة ، أدان المجتمع الدولي مرة أخرى وبأقوى أسلوب ممكن ، نظام بريتوريا لاحتلاله غير المشروع لناميبيا في انتهاك للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن مجلس الأمن التي تطالب جنوب افريقيا بالانسحاب من الأراضي الناميبية ، وبأن يعزز - في اطار خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) - حصول شعب ناميبيا على الاستقلال .

ونتيجة لهذه التوصية الصادرة عن المؤتمر اجتمع مجلس الأمن في أيار/مايو ١٩٨٣ . وفي ذلك الاجتماع الذى اشترك فيه عدد من الوزراء من افريقيا ومن بلدان حركة عدم الانحياز ، اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) الذى قرر بموجبه ضمن أمور أخرى :

" تفويض الأمين العام في اجراء مشاورات مع الأطراف في وقف اطلاق النار المقترح ، بهدف ضمان التنفيذ المعجّل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . "

كذلك فان هذا القرار يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن عن نتائج هذه المشاورات في أقرب وقت ممكن ولا يتجاوز ٣١ آب / اغسطس ١٩٨٣ .

وفي هذه المرحلة ، يسرني نيابة عن المجموعة الافريقية أن أحيي سعادة السيد بيريز دى كوييار للأسلوب المتقن والمسؤول الذى تنفذ به الولاية التي أسندها اليه المجلس . ان تقريره يظهر ما يتحلى به من تبصر واهتمام بالوضوح والموضوعية .

وبتحليل هذه الوثيقة نستنتج ما يلي : أولا ، أن نظام بريتوريا يقبل قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) باعتبارهما أساسا للمفاوضات ؛ ثانيا ، ان الطرفين المعنيين مباشرة وهما جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) يتعهدان رسميا باحترام الترتيبات التي تم الاتفاق عليها أثناء المرحلتين الأولى والثانية من المفاوضات التي جرت في عام ١٩٨٢ وذلك في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أي تعديل ؛ ثالثا ، ان اتفاقا مبدئيا قد تم التوصل اليه فيما يتعلق بالنظام الانتخابي الذي ينبغي تحديد نوعه وأساليبه من ناحية ، وبتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال واختصاصاته من ناحية أخرى .

وقصارى القول ، فان جميع الجوانب ذات الطابع التقني والعملي ، بما في ذلك الحيدة اللازم توافرها لتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تمت دراستها وكانت موضع اتفاق واسع النطاق .

ومع ذلك ، وهذا يبدو واضحا في تقرير الأمين العام ، فان جنوب افريقيا تصر على موقف غير مقبول ونرفضه يقضي بالربط بين تطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبالتالي استقلال ناميبيا ، وبين مطالب تتعلق بدول أخرى ذات سيادة .

وعلاوة على ذلك ، فان نظام الحكم في بريتوريا يجعل من هذه المسألة شرطا مسبقا لأية تسوية لمشكلة ناميبيا .

ولسنا في حاجة لأن نذكّر بأن المجتمع الدولي قد ندد بهذا الربط أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز الذي عقد في آذار/ مارس الماضي في نيودلهي ، وكذلك في المؤتمر الدولي بشأن ناميبيا الذي عقد في باريس .

ان مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء الدول أو الحكومات الذي عقد في أديس أبابا في حزيران/ يونيه ١٩٨٣ رفض هذا الربط بصراحة في قراره الخاص بناميبيا AHG/Res.105 ( د - ١٩ ) ، واعتبره معوقا جسيما للجهود التي تبذل لتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

هل لنا أن نذكر كل شخص بأن مسألة ناميبيا لا تزال تشكل في جوهرها وأساسها مشكلة انهاء الاستعمار ينبغي تسويتها سلميا في اطار روح اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؟ هل لنا أن نذكر بأن مسألة ناميبيا مشكلة لا تزال مطروحة أمام منظمة الأمم المتحدة ، وانه في هذا الاطار ذاته ووفقا لرغبات المجتمع الدولي وسوابقه نفسها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ينبغي أن نجد لها حلا ملائما ؟

ان الرسالة التي كلفتني المجموعة الافريقية بأن انقلها الى مجلس الأمن تدخل في اطار روح العدالة والسلام ، تلك الروح التي يعتبر المجلس مسؤولا عن تحقيقها في انحاء العالم .

ان افريقيا لن تستسلم ، ونحن نشعر بأنه لا يزال هناك وقت للتفاهم بدلا من المواجهة .

ان افريقيا تنتظر بلهفة نتيجة أعمال المجلس وتحثه - وفقا للمسؤوليات الموكولة اليه من جانب الأمم المتحدة - على بحث مسألة ناميبيا في ضوء المبادرات التي اتخذها الأمين العام مؤخرا وكذلك في ضوء الموقف المتفجر السائد في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي ، ومن ثم تحثه على ممارسة كل سلطاته لتنفيذ القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و٤٣٥ (١٩٧٨) حتى تحقق ناميبيا التي عانت الكثير من الجور بجميع أنواعه ، الآمال المشروعة لشعبها وتشارك في جماعة الأمم الحرة والمستقلة .

ان افريقيا تنتظر من المجلس ان يتخذ التدابير الملائمة حتى يستعيد الناميبيون كرامتهم الانسانية ، ومن ثم يمكنهم أن ينهلوا من نبع الحرية التي حصلوا عليها في النهاية وهذا حقهم .

ان افريقيا كلها تناشد المجلس أن يفي بفاعلية واخلاص بالمسؤوليات الموكولة اليه بمقتضى ميثاق المنظمة بغية ازالة الظلم الصارخ ضد شعب ذنبه الوحيد أنه يرنو الى الحرية . ان المجلس بذلك سوف يجنب القارة الافريقية والعالم اجمع مخاطر تكثيف نزاع مسلح من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

ان المجموعة الافريقية تأمل مخلصة في أن تسفر مداولات المجلس عن تدابير محددة من شأنها أن تسمح للشعب الناميبي بأن يحقق استقلاله أخيرا وأن يكرس نفسه بطريقة أفضل لمهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تنتظره . ان المجلس بذلك سيشعل في نفوسنا شعلة الايمان والثقة التي نحطها للأمم المتحدة .

الرئيس : أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى العبارة الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا . سعادة السيد بول لوساكا واليه أعطي الكلمة .

السيد لوساكا ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل بياني ان اهنئكم بصفتي رئيسا لمجلس الامم المتحدة لناميبيا وبصفتي الشخصية لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الاول/اكتوبر . ونحن على ثقة من أن مناقبكم السامية باعتباركم دبلوماسيا ذا خبرة ومهارة ، وخبرتكم الواسعة المتنوعة في الشؤون الدولية سوف تكون هاديا لنا في مداولاتنا بشأن مسألة ناميبيا ، وهي مسألة ذات اهمية بالغة للمجتمع الدولي ولصيانة السلم والأمن الدوليين . ان التأييد القوى الذى يقدمه بلدكم العظيم ، الأردن ، وشعبه للنضال العادل لشعب ناميبيا من أجل تقرير المصير والاستقلال أمر معروف لا يحتاج الى تأكيد .

أود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لغيانا الذى ترأس مداولات المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر بمهارة ونجاح عظيمين .

ان مجلس الامن يجتمع مرة اخرى للنظر في مسألة ناميبيا في ضوء تقرير آخر للأمين العام بشأن تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا .

ونذكر بأنه بمقتضى النداء الذى وجهه المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة الذى اجتمع في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ونداء منظمة الوحدة الافريقية ، اجتمع مجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا في أيار/مايو عام ١٩٨٣ للنظر في اتخاذ اجراء آخر للتعجيل بتنفيذ قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وفي سياق تلك المناقشة التي حضرتها وفود عديدة على مستوى وزراء الخارجية ، تم التعبير بشكل اجماعي عن الحاجة الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون قيد

أو شرط ودون أى تعديل أو تسويف . وفي حقيقة الأمر ، فان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد المقبول دوليا من أجل التسوية السلمية لمسألة ناميبيا .

ومن الضرورى ان نذكر بانه اثناء مداولات مجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا في أيـار/مايو الماضي ، فاننا تحدثنا بصوت توخينا فيه الحذر ، على امل ان هذا ربما يغرى جنـــوب افريقيا العنصرية على الانصات . ولسوء الحظ ، فان استجابتها لجهود الأمين العام تشير الى انها لم تسئ فهم اعتدالنا فحسب ، بل انها حاولت كذلك ان تستغله .

وكما يعلم اعضاء المجلس فان الامين العام ، في ممارسته للصلاحية المخولة اليـــه بمقتضى قرار مجلس الامن ٥٣٢ (١٩٨٣) للقيام بمشاورات مع اطراف وقف اطلاق النار المقترح بهدف تأمين التنفيذ السريع للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن ، وتقديم تقرير الى مجلس الامن بشـأن نتائج تلك المشاورات بأسرع وقت ممكن لا يتعدى ٣١ آب/اغسطـــس ١٩٨٣ ، بدأ في اجراء مناقشات تمهيدية مع اطراف وقف اطلاق النار المقترح بهدف التوصل الـــى اتفاق حول المسألتين المعلقتين الباقيتين بشأن النظام الانتخابي ، والنقاط القليلـــة المتبقية الخاصة بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله .

ومن المهم أن نؤكد هنا انه اثناء نظر مجلس الامن للحالة في ناميبيا في أيار/مايـــو الماضي ، فان حتى اصدقاء جنوب افريقيا انفسهم سلموا بأن هاتين المسألتين هما المسألتان المعلقتان الوحيدتان . واسمحوا لي ان اشير الى البيانين اللذين أدلى بهمـــا في هـــذا الصدد عضوان في فريق الاتصال الغربي في سياق تلك المناقشة .

في الجلسة ٢٤٣٩ لمجلس الامن بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣ ، سجل ممثـــــل المملكة المتحدة اتفاق حكومته مع بيان الامين العام بأنه فيما يتعلق بالامم المتحدة فـــان المسألتين الهامتين الوحيدتين هما اختيار النظام الانتخابي وتسوية بعض النقاط القليلـــة المتبقية المتعلقة بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وتشكيله .

وقد ذكرت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية في الجلسة ٢٤٤٣ للمجلس بتاريـــــخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣ مايلي :

" لا توجد سوى قضيتين يتعين حلهما ، اعدادا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهما اختيار النظام الانتخابي الذى سيطبق في الانتخابات. . . . والأمور التقنية النهائية المتعلقة بتشكيل الفريق التابع للامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال " . ( S/PV.2443 ، ص ٦٨ )

وفي تقرير آخر للامين العام بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ فيما يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا ذكر الأمين العام انه نظرا لما تأكد في سياق مناقشاته الاولية مع كبار المسؤولين بجنوب افريقيا من قبول حكومتهم لقرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) ، باعتبارهما أساسا للمناقشات التالية ، واستعدادها لمناقشة المسألتين المتعلقتين الباقيتين ، فقد سافر الى الجنوب الافريقي واجرى محادثات مع رئيس وزراء جنوب افريقيا ، ووزير خارجيتها ، والرئيس دوس سانتوس رئيس انغولا ، والرئيس نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) . ومع اخرين .

وفي معرض تقييم جهوده لتنفيذ الولاية التي خولها له مجلس الأمن بالقرار ٥٣٢ (١٩٨٣) لاحظ الامين العام في تقريره أن مشاوراته مع اطراف وقف اطلاق النار المقترح قد اسفرت ، فيما يتعلق بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، عن حل جميع المسائل المتعلقة بالفعل .

ويجب ان نذكر بان المشاكل المتعلقة بتشكيل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال كانت من صنع جنوب افريقيا . وكما أوضح تقرير الامين العام فان تأييد " سوابو " المستمر لتوصيات الامين العام الى مجلس الأمن فيما يتعلق بالتشكيل العسكرى لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال قد اكده رئيسها اثناء المناقشات التي دارت بينهما في لواندا في آب/اغسطس الماضي .

وفيما يتعلق بالنظام الانتخابي فاننا نعلم أن " سوابو " اكدت لاكثر من عام موقفها بانها مستعدة مبدئيا لقبول التمثيل النسبي أو نظام الدائرة الانتخابية التي يمثلها

عضو واحد ، وهو موقف اعاد تأكيده رئيسها اثناء مناقشاته مع الأمين العام . كذلك فـــان السيد نوجومـــا

" ألح على الضرورة الحتمية لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن وعلى تحديد اطار زمني للتنفيذ " . ( S/15943 ، فقرة ٢٣ )

وواصلت جنوب افريقيا ، من جهة أخرى ، مماطلتها . ووفقا لتقرير الأمين العام ، فان وزير خارجية جنوب افريقيا

" وأشار الى أن اختيار جنوب افريقيا سيتم حاليا بمعرفة المدير العـــام وسيبلغ الى الممثل الخاص بمجرد تحديد موعد للتنفيذ ، " ( المرجع نفسه )

ان رفض جنوب افريقيا المستمر للكشف عن نظامها الانتخابي الذى تفضله ليس الا مناورة تعويقية أخرى ، ويناقض الاتفاق الذى توصلت اليه جميع الأطراف المعنية في نيويورك في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٢ ، والذى يقضي بتسوية هذه المسألة وفقا لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبأن هذه المسألة يجب ألا تتسبب في تأخير تنفيذ خطة الامم المتحدة .

وبعد أن أشار الأمين العام في ملاحظاته الختامية الى :

" اننا لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ النهاية في مجال طرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . " ( المرجع نفسه )

ذكر :

" ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الامم المتحدة أمرا مستحيلا . " ( المرجع نفسه )

ليس هناك مدعاة للدهشة ، فهنا يكمن الخداع الذى يتسم به نظام جنوب افريقيا العنصرى . وكعهدنا به ، فقد ظهر أنه يعد بالتعاون بينما ينوى التحدى . ومرة أخرى ، ناورت جنوب افريقيا العنصرية بطريقة لا خجل فيها من أجل استغلال حسن نية واخلاص الذين أملوا أن جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصرى ستبدى شيئا من الانسانية ، ولو لمرة واحدة .

ولا يزال موقفنا الثابت هو أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا علاقة له على الاطلاق بوجود القوات الكوبية في انغولا . يرفض المجتمع الدولي في صوت موحد ما يسمى بسياسة الربط التي تنتهجها جنوب افريقيا . ولا بد لمجلس الأمن أن يرفض تماما ودون لبس

ما يسمى بسياسة الربط التي تتبعها جنوب افريقيا . ويجب لذلك أن يجرى تنفيذ خطـــة الامم المتحدة دون مزيد من الابطاء .

وسيكون من غير العدل ، بل من الوقاحة ، أن نطلب من شعب ناميبيا ، الذى لا يزال يعاني تحت سيطرة بريتوريا الاستعمارية وارهابها الوحشي ، أن يبدى المزيد من الصبر والتحمل . الى متى سوف يواصل تحمل هذه المحنة ؟ ان جنوب افريقيا العنصرية لم تفعل شيئا يوحي بأية بارقة أمل . بل على النقيض من ذلك ، فاننا ، من عام الى عـــام ، نرى أن جنوب افريقيا العنصرية تستنبط ذرائع جديدة للحيلولة دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة وتتجاهل ارادة المجتمع الدولي .

ومنذ حوالي ثلاثة أعوام خربت بريتوريا في جنيف تنفيذ خطة الامم المتحدة بربطهـــا استقلال ناميبيا بتهمة عدم حياد الامم المتحدة بشأن تنفيذ الخطة . وقد عطت جنوب افريقيا مؤخرا على تنقيح تكتيكاتها بأن ربطت حق الشعب الناميبي غير القابل للتصرف في تقريـــر المصير الوطني والاستقلال الحقيقي بمسائل غريبة لا صلة لها بالموضوع ، مثل وجود القـوات الكوبية في انغولا . ويتساءل المرء ما هي ذريعة بريتوريا التالية ؟ وبم ستربط استقـــلال ناميبيا ؟ من المحتمل أنها ستربطه بالاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، أو بحلـــف عدم الاعتداء ، أو بمسألة الاعتراف بالمؤتمر الوطني الافريقي . والقائمة لا نهاية لها . وفـــي تلك الأثناء ، سوف تبقى ناميبيا رهينة . ولا ينبغي ، لذلك ، أن يخلق مجلس الأمن سابقـة بربط استقلال ناميبيا بأية مسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع ، وخاصة وجود القوات الكوبيـة في انغولا .

لقد تكلم العديد من قادة العالم أمام الدورة الحالية الثامنة والثلاثين للجمعيـــة العامة عن الحاجة الملحة لاستعادة هيبة وفعالية الامم المتحدة . وقد حذروا أن غيـــاب القانون والاخلاق في عدد قليل من الدول المنبوذة ، مثل جنوب افريقيا ، التي تعـــوق المسعى الجماعي من أجل السلام والعدالة والمساواة والحرية ، له آثاره الوخيمة . وقد حذر

عدد من الشخصيات المسؤولة والبعيدة النظر من الحرب المفجعة التي لن يؤثر لهيبها على منطقة الجنوب الافريقي فحسب ، ولكنه سيمتد أيضا خلف هذه الحدود ما لم توضع نهاية فورية للظلم والعدوان الفادحين اللذين أوقعتهما جنوب افريقيا العنصرية بشعب ناميبيا وبالمنطقة .

ومنذ عدة أيام مضت ، في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣ ، ارتكبت جنوب افريقيا مرة أخرى اعمالا عدوانية ضد دولة موزامبيق ذات السيادة ، وكشفت النقاب عن نهمها للمغامرة ، متحدية بصورة تامة للقانون الدولي . ويدين مجلس الامم المتحدة لناميبيا بشدة هذه الأعمال العدوانية التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

لو فقدت الامم المتحدة فعاليتها واحساسها بالعدل وواجبها الأخلاقي ، كما يشتكي العديدون ، فليس أمامنا من نوجه اليه اللوم الا ، أنفسنا . من غير المتصور أنه لما يقرب من عقدين الآن ، يسمح لجنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري والتي ليس هناك فرق بين معاييرها الاجتماعية والسياسية وبين معايير النازية ، بأن تسخر من احساسنا المشترك بالعدالة . دعونا لا نسمح لأنفسنا أن نشاطر في ما ترتكبه جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصري من جرائم مرهقة . ودعونا نعقد العزم على أن تكون لدينا الارادة السياسية لننقذ جيلنا الحاضر والأجيال المقبلة في الجنوب الافريقي من ويلات حرب مفجعة . دعونا نعقد العزم على أن نعيد تأكيد سلطة وفعالية الامم المتحدة وسموها الأخلاقي . ودعونا نبدأ بناميبيا ، التي هي أكثر فصول تاريخنا المشترك حزنا .

فليقم هذا المجلس ، بصوت موحد قوى ، بابلاغ جنوب افريقيا العنصرية برسالة مفادها أن المجتمع الدولي لن يعود يتحمل ذرائعها التي تهدف الى اطالة أمد احتلالها غير المشروع لناميبيا ومواصلة عدوانها الاستفزازي ضد الدول المستقلة الافريقية المجاورة . ليقم هذا المجلس ، بطريقة قاطعة ، بتحديد اطار زمني لاعلان جنوب افريقيا عن النظام الانتخابي الذي تختاره حتى يتسنى للمجلس أن يتخذ القرار الذي يمكن من تنفيذ خطة الامم المتحدة . وينبغي أن يكون واضحا أنه اذا أخفقت جنوب افريقيا في أن تقوم بذلك أثناء هذه الفترة الزمنية ، وعلى ضوء هذا التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي يمثله

احتلال جنوب افريقيا المستمر غير المشروع لاقليم ناميبيا وحربها القمعية ضد شعب ناميبيـــا وأعمال العدوان المستمرة التي تشن من قواعد في ناميبيا ضد الدول الافريقية المستقلـــة ورفضها المستمر للتعجيل بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) من أجل الاستقلال العاجل لناميبيا ــ سيصبح من المتعين على مجلس الأمن عندها أن يستجيب للمطلب الساحق من جانب المجتمع الدولي ، ألا وهو أن يفرض ضد جنوب افريقيا جـــزاءات الزامية شاملة ، بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق .

ان القيام بما هو أقل من ذلك يعتبر اخفاقا في أن نرقى الى مستوى تصميمنـــا الجماعي ، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة ، على تهيئة الظروف التي تسودها العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي ، وأن نوحد قوتنا من أجل صون السلم والأمـــن الدوليين .

دعونا نشرع بالعمل ، ودعونا نعمل الآن .

الرئيس : أشكر رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو السيد بيتر مويشيهانجبي ، أمين العلاقات الخارجية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وقد كان المجلس قد وجّه اليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أعطيه الآن الكلمة .

السيد مويشيهانجبي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم ولبقية أعضاء المجلس عن شكري لاعطاء وفدي الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة الهامة حول قضية ناميبيا .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب لكم سيدي عن تهانينا الخالصة بمناسبة تسنمكم هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الاول/اكتوبر ولأنقل اليكم والى كل عضو في هذا المجلس تحيات وتمنيات السيد سام نوجوما ، رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الذي اشترك شخصيا في مداولات المجلس حول هذا الموضوع نفسه في شهر أيار/مايو الماضي .

ان شعب ناميبيا المضطهد ، وسوابو ، ممثله الحقيقي والوحيد ، يتطلعان باهتمام كبير الى الاختتام الناجح للمناقشة يؤدي الى تحقيق الحرية والاستقلال الحقيقي لناميبيا دون المزيد من التأخير . اننا نضع فيكم ، سيدي الرئيس ، كل معاني ثقتنا اذ يطمئننا أننا سنحرز ، تحت قيادتكم القديرة وحنكتكم السياسية الممتازة ، التقدم الحقيقي الكبير .

وأود في هذه المرحلة أن أعرب عن تحياتي الأخوية لأخي ، السفير سينكلير ، سفير غيانا وعن تقديري له ، على القيادة الحكيمة التي تميزت بها فترة رئاسته لمجلس الأمن في شهر ايلول/سبتمبر العصيب جدا .

ويسعدني أيما سعادة ان أعرب ، نيابة عن اللجنة المركزية لسوابو ، عن عميق تقديرنا للامين العام للأمم المتحدة على جهوده الدؤوبة للتعجيل بعملية تصفية الاستعمار في ناميبيا وعلى التعاون الوثيق الذي لمسناه منه . وأود ان أؤكد لسعادته أنه يمكن له أن يعتمد على تأييدنا واستعدادنا المستمرين للتنفيذ العاجل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

منذ انتهاء جلسات مجلس الأمن في أيار/مايو الماضي استمر التوتر ومناطق الصراعات في الازدياد مما ادى الى زيادة شدة الاخطار المحدقة بالسلم والأمن في العالم .

وبطبيعة الحال شغلنا الشاغل في هذا الصدد هو الجنوب الافريقي بصورة عامة وناميبيا بصورة خاصة . ان منطقتنا تكتوى الآن بنيران موجات القمع الوحشي العنصرى والسيطرة الاستعمارية وارهاب الدولة العام وغيرها من أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار وقائمة مطولة من الجرائم البشعة . ان المسؤول الوحيد عن هذا كله هو نظام الفصل العنصرى .

أود أن أبدأ كلمتي بالقيام باستعراض موجز للحالة في الجنوب الافريقي قبل أن أتناول الموضوع الرئيسي فيها ، أى موضوع الشرط السبق المتمثل في الربط ، الذى يصر عليه التحالف المشين بين نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا والحكومة الحالية للولايات المتحدة .

اسمحوا لي أولا أن أذكر شيئا عن المناقشة العامة التي أجريت في الجمعية العامة والتي اختتمت مؤخرا . ومن الضرورى أن نلاحظ أن اجتماعنا هذا يعقد عقب تلك المناقشة في الجمعية العامة . وقد تناول الكثير من رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية وغيرهم من المسؤولين من ذوى المناصب العليا المواضيع الملحة في يومنا هذا في كلماتهم في الجمعية . ومما لا شك فيه ان أحد تلك المواضيع هو قضية ناميبيا .

واننا نذكر بالسرور والتقدير أن الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كررت تأييدها الفعّال الذى لا يني للشعب الناميبي المكافح وتضامنها معه ومع سوابو ، التي يقود جناحها العسكرى ، جيش التحرير الشعبي لناميبيا ، المقاومة الوطنية الجسورة التي يخوضها شعبنا . اننا نشعر بامتنان خاص لبلدان حركة عدم الانحياز ، التي تفتخر سوابو بعضويتها ، ولمجموعة البلدان الاشتراكية ، وغيرها من البلدان المحبة للسلام والمدافعة عن العدالة ، للمساعدة المبدئية السخية التي تقدمها لسوابو ، ولمطالبتها القوية ، بطريقة جماعية ومتكررة وكثيفة ، بالتحرر والعدالة والكرامة الانسانية لمصلحة الشعوب . ومن نافلة القول ان هذا لم يطمئنّا فقط بحقيقة أن اصدقاءنا ومؤيدينا ما زالوا على التزامهم بتأييد

قضيتنا وانما أكد لنا أيضا أنهم مستعدون لمواصلة تقديم جميع أنواع المساعدة التي نحن الآن في أمس الحاجة اليها من أى وقت مضى لتكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، وخصوصا الكفاح المسلح ، باعتبار ذلك حق المولد لأى شعب مقهور في تحرير وطنة .

وفي هذا السياق أشعر بالفخر والارتياح ، بصورة استثنائية ، في التذكير بالخطاب الرائع الملهم الذى ألقاه في الجمعية العامة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ السيد موااليمو جوليوس ك . نيريرى ، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس دول خط المواجهة .

وليس بوسعي أن أتظاهر بأن لدى ادراكا أشمل لكل تعقيدات الوضع الحرج في الجنوب الافريقي من ادراك رئيس دول خط المواجهة . لذلك أود أن أستشهد ببعض الفقرات ذات الصلة من خطاب سعادته العام الذى انتهى بتصفيق حاد مطول .

فقد أعلن موااليمو نيريرى في ستهل خطابه :

"ان خطر زعزعة الكفاح في سبيل الحرية في الجنوب الافريقي بسبب الصراع على القوة بين الشرق والغرب قد تعاظم وأصبح أكثر جلاء . اذ لا تزال جنوب افريقيا تحتل ناميبيا ، ويبدو أن التحركات الموقتة التي لمسناها أثناء السبعينات لعزل نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا عن المجتمع الدولي تسير الآن في اتجاه معاكس . والواقع أنه سمح لجنوب افريقيا ، التي لم يحطها الضغط العالمي على اتخاذ موقف دفاعي ، بالهجوم على جيرانها دون أى رد فعل يذكر من المجتمع الدولي . وان ما شنته من غارات داخل موزامبيق وليسوتو وما تقوم به من أعمال لزعزعة الاستقرار في هذين البلدين وفي زمبابوى وزامبيا أيضا ، بالاضافة الى أعمالها العدوانية التي لا تحصى ضد أنغولا والتي بلغت ذروتها باحتلال جزء من أراضي أنغولا ، كلها لم تلق الا ادانة الشفوية ، هذا اذا أدينت على الاطلاق .

"ان محاولات جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة استقرار جيرانها متزايدة . ومع ذلك فان العديد منا يعامل جنوب افريقيا كما لو أنها عضو محترم في المجتمع

الدولي يمكن تشجيعه عن طريق "التواصل البنّاء" كيما يصبح جارا طيبا ! وعندما تلتمس هذه البلدان التأييد العالمي نجد أن بعض أعضاء الأمم المتحدة يقولون ما مفاده أنه لو تجنبت هذه الدول استفزاز جنوب افريقيا لكانت في غنى عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببها لها هجمات جنوب افريقيا . ويتمثل ذلك "الاستفزاز" في المعارضة السافرة والعلنية للفصل العنصري وفي استقبال اللاجئين من تلك الدولة التي تتبع سياسة الفصل العنصري .

" ومما يؤسف له أن ما يشكله جيران جنوب افريقيا من استفزاز لها انما يكمن في وجودهم ذاته . فالمثل الذى يتجسد ، على طول حدودها خاصة ، في الدول المستقلة التي تنادى بمساواة الانسان ومحاولة النهوض بالكرامة الانسانية ، يشكل تهديدا مستمرا لنظام الفصل العنصرى .

" لذلك فان الخيار المتروك لجيران جنوب افريقيا بيد و واضحا للغاية فاما أن يصبحو أعوانا لهذا النظام العنصرى أو يتعين عليهم أن يستعدوا لصد هجماته . أما بالنسبة للأمم المتحدة فيتعين عليها اما أن تقدم لهم التأييد في كفاحهم أو أن تصبح شريكة في هجمات الدولة العنصرية على شعبها وجيرانها . وفي هذا السياق تعني " الأمم المتحدة " كل الدول منفردة ومجتمعة . ان الحياد بشأن العنصرية يعدّ عملا غير أخلاقي ولا يمكن تحمله سياسيا على المدى الطويل . (A/38/PV.14، ص ٦ )

وفيما يتعلق بناميبيا ، يقول المعلم :

" ومنذ ذلك الحين ، أخذت المفاوضات بشأن التنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) تسير ببطء شديد . وأعاقت جنوب افريقيا هذه المفاوضات باستمرار وانتحلت اعتراضات جديدة على الخطة ، بينما تقدم المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو) التنازل اثر التنازل سعيا لتحقيق السلم .

" ولكن جنوب افريقيا ترفض البدء في تنفيذها بحجة أن أنغولا لديها قوات كوبية تساعدها في الذود عن سيادتها وسلامتها الاقليمية .

" ولا بد ليّ أن أؤكد من جديد أن تنزانيا ترفض بشكل قاطع هذه المحاولة الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ونحن نعرف أن جنوب أفريقيا قد انتهجت ، بتشجيع من عضو دائم في مجلس الأمن ، هذه السياسة طيلة العامين المنصرمين . ونحن نعرف أنه بفضل تشجيع تلك الدولة لا تزال جنوب افريقيا تصر على تعنتها . ان تنزانيا لا تزال تقول ان أنغولا دولة مستقلة ذات سيادة عانت من العدوان الخارجي منذ اللحظة الأولى لولادتها ، وان لها الحق في أن تقرر بنفسها احتياجاتها الدفاعية ، وانه يتعين على الأمم المتحدة رفض المحاولات الرامية الى ربط استقلال ناميبيا بقرارات أنغولا السيادية".

( المرجع نفسه ، ص ٧ ) .

ان هذا التحليل البليغ للموقف المتردى على الدوام في الجنوب الافريقي يعكس الشاغل المشترك لكل دول المواجهة ، بل وافريقيا ككل . وفي هذا الصدد ، تؤكد الرسالة الخاصة التي وجهها سعادة الرفيق منغستو هايلي ماريام ، رئيس دولة اثيوبيا الاشتراكية والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي قرأها وزير خارجيته الرفيق غوشى ولدى على الجمعية في ١١ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٣ ، دون لبس ، الموقف الجماعي لافريقيا كما يلي :

" وفي رأى افريقيا ، ان هذه الأعمال العدوانية والأعمال الرامية الى زعزعة الاستقرار ، لا يراد بها تعويق الكفاح المسلح لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا فحسب ، وانما ايضا الاطاحة بحكومات دول خط المواجهة بسبب تأييدها الثابت — والقائم على انكار الذات — لكفاح شعوب الجنوب الافريقي المقهورة . واننى اسلم بان هذا المخطط الشرير لا يبطل مفعوله بمجرد اصدار قرارات الادانة والقرارات غير الفعّالة . وانما يتعين على المجتمع الدولي — بدلا من ذلك — ان يعاون دول خط المواجهة بكل طريقة ممكنة حتى يمكنها من ان تدافع بشكل أفضل عن سيادتها وسلامتها الاقليمية "(A/38/PV.27 ؛ ص ٣٣ ) .

من يستطيع أن ينسى الجهود المتضافرة التي بذلتها السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند التى أدلت ، بوصفها الرئيسة الحالية لحركة بلدان عدم الانحياز ، ببيان هام مشحذ للفكر في الجمعية العامة ، واجرت في الفترة نفسها تبادلا للرأى مفيدا للغاية مع زعماء العالم الآخرين حول مسائل حاسمة مثل نزع السلاح ، والتنمية ، والتحرر ، وذلك بناء على مبادرة منها في نيويورك خلال ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ .

ان الدعم المستمر الذى يقدم لحركات التحرر الوطني من جانب بلدان حركة عدم الانحياز قد ازداد توطدا في مؤتمر القمة السابع الذى عقد في نيودلهي في اذار/مارس هذا العام . ونحن ممتنون للغاية لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز لأنهم كرروا ، مرة أخرى ، الاعراب عن دعمهم الكامل للشعب المناضل في جنوب افريقيا ، تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وللشعب المناضل في ناميبيا تحت قيادة سوابو ، وتضامنهم الفعال مع هذين الشعبين ، علاوة على تجديد موقفهم المبدئي القائل بضرورة اعطاء دول

خط المواجهة كل المساعدة المادية والمالية اللازمة للدفاع عن نفسها ضد الهجمات العسكرية المستمرة من جنوب افريقيا العنصرية وضد اعمال العدوان وزعزعة الاستقرار .

واود ان اقرر مرة أخرى هنا ، اننا مدينون بدرجة كبيرة لشعوب وحكومات دول خط المواجهة التي ابدت سخاء كبيرا على مر السنين في دعمها لكفاحنا والتي لا تزال تدعمنا حتى اليوم في مواجهة المعاناة التي لا توصف وحملة الارهاب العنصرية التي تشن ضدها يوميا بواسطة عصابات الفصل العنصرى ، وتبدى استعدادها للوقوف وراءنا بحزم ، فتقوم لنا بدور القاعدة الخلفية التي يمكن الاعتماد عليها والتي تكون ملاذا للاجئين الناميبيين .

وثمة حقيقة مؤلمة ، ولكن لا مناص من مواجهتها ، وهي ان القوى الرجعية في جنوب افريقيا التي تمارس الفصل العنصرى واولئك في الخارج الذين قاوموا دائما بعناد قوى التغيير والديمقراطية ، سيكثفون من اعمالهم الشائنة من ضغط عسكرى وتدخل وخنق اقتصادى وتخريب ، في محاولة شريرة لضمان الوصول الحر للمواد الخام والمعادن الاستراتيجية ، والحفاظ على المصالح الجغرافية ـ السياسية في الجنوب الافريقي ، مما يعني حماية الوضع القائم .

ومن الواضح تماما ، في ظل هذه الظروف ، ان كفاح التحرر سوف يستمر ، وان دول خط المواجهة سوف تستخدم كل الوسائل المتاحة لها في ممارسة لحقها الشرعي في الدفاع عن النفس ، وستكون محقة في دعوة البلدان الصديقة لتقديم العون لها ، وسوف يتبع ذلك مضاعفات خارجية أخرى ، ومن المرجح أن يؤدى ذلك بدوره الى تفاقم النزاع والتوتر في الجنوب الافريقي ، مما يهدد المنطقة بأسرها بعواقب وخيمة .

وقد اورد أمين عام الأمم المتحدة الوصف المناسب لهذه الحالة المتفجرة في تقريره الأخير حيث قال :

" انها تؤدى الى الحاق الضرر الشديد بالحكومات والشعوب جميعا في المنطقة ، وتؤدى أيضا الى تهديد للسلم على النطاق الأوسع " . ( S/15943 ، الفقرة ٢٧ ) .

وخلال مناقشة المجلس في ايار/مايو حول الموقف في ناميبيا ، تقدم الرفيق سام نجوما ، رئيس سوابو ، ببيانين موضوعيين لم يتناولا فقط طموحات شعبنا وتوقعاته من أجل التحرر السياسي ، وانما تناولا أيضا ، وقبل كل شيء ، حصيل التسويف ومظاهر التعنت من جانب نظام بريتوريا العنصرى ، وكذلك عصيان بعض الدول الغربية الرئيسية التي تستمر سياساتها في اعطاء التشجيع والدعم لذلك النظام . وعليه فاني لا انوى ان استعرض هنا قصة كفاحنا المرير كلها .

واود ان اكرس بقية بياني لمسألة اثرتها قبلا - وهي مسألة الربط او الموازاة التي هي اليوم المبعث الأول لتلك الطامة التي ليس لها ما يبررها في المفاوضات ، والعائق الوحيد في سبيل استقلال ناميبيا التام .

أولا ، ان قراءتنا لتقرير الأمين العام بعناية ، وهو الوارد في الوثيقة S/15943 بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، والذى قدم الى المجلس تنفيذا لقراره ٥٣٢ (١٩٨٣) ، تقودنا الى النتائج التالية : اولا ان الامين العام اضطلع بولايته بنجاح فيما يتعلق باجراء مشاورات مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومع جنوب افريقيا العنصرية ، بغية ضمان التنفيذ الفورى للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)؛ ثانيا ،ان جميع المسائل المعلقة ،والتي كانت في المقام الأول مجرد ذرائع وحيل خلقها العنصريون وأنصارهم كوسائل للمساومة ، قد تم حسمها . وهذا يعني ان كل شيء فيما يتعلق بخطة الأمم المتحدة هو الآن في مكانه الطبيعي ، ثالثا ، فيما يتعلق بهذه الأمور ذات الطبيعة الفنية البحتة مثل طرائق التنفيذ ،فان القرارات الآذنة التي يتخذها المجلس لبدء عملية التنفيذ ، ومواعيد وقف اطلاق النار ،ووضع فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ،بما في ذلك الآثار المالية المتعلقة وما الى ذلك ، يمكن حسمها بسرعة في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وعلى اساس المفاهيم التي امكن التوصل اليها بين الاطراف المتفاوضة في آب/اغسطس ١٩٨٢ هنا في نيويورك ، رابعا ، فيما يتعلق باختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي الذى سوف يستخدم لانتخاب الجمعية التأسيسية احطنا علما بتأكيد الامين العام بأن بريتوريا سوف تبلغ قرارها قبل اعتماد المجلس للقرار الآذن ، خامسا ، كررت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) استعدادها مرة اخرى للتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار ، وللتعاون مع الامين العام وممثله الخاص في التنفيذ الحكيم لخطة الأمم المتحدة . وهناك ارادة سياسية وتصميم على التحرك الى الامام من جانبنا ، ونحن نتحدى نظام البوير لأن يحذو حذونا .

بعبارة اخرى كما خلص الأمين العام :

" اننا لم نكن قط اقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ النهاية في مجال طرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " ( S/15943 فقرة ٢٤ ) .

ولكي نكون اوفياء لمبادئنا ونسجل مواقفنا بأمانة يجب ان اقول ، مع ذلك ، انه في عام ١٩٧٨ عندما صدق هذا المجلس على خطة الامم المتحدة في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) فان جميع الاجراءات الضرورية والمتطلبات لعقد انتخابات نزيهة حرة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة كان قد تم الاتفاق عليها بعد مفاوضات مكثفة ومطولة . وقبلت كل من سوابو وجنوب افريقيا القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وهذا مثبت في المحاضر .

ان السؤال ذا الصلة الآن هو لماذا لا يتناول هذا الاجتماع الخاص للمجلس صياغة واعتماد قرار آذن في جو اكثر تجانسا ، بدلا من أن يكون محفلا للتنافر في جو من الخصومات والعداء ؟ هنا يوجد شيء خطأ ، وبالفعل انه خطأ كبير ، فما هو ذلك الشيء ، ومن هم المخطئون ؟

ان الخطأ يكمن في هذا الفرض من جانب واحد الذى ليس له ما يبرره لهذه القضية غير المنطقية الخاصة بالربط والتي أثارتها الولايات المتحدة بشأن المفاوضات الناميبية . وليس سرا ان نقول ان حكومة ريغان هي التي طرحتها في عام ١٩٨١ ، وسعت الى تكريسها عن طريق الاتصالات الرسمية . ونحن نرى ان هذا جزء من عملية الانقاذ التي بدأتها واشنطن في اطار ما تسميه بسياسة الالتزام البناء ، وهي ليست الا سياسة دعم الفصل العنصرى بما تظهره من عداوة نحو مصالح الملايين من الشعب الاسود في المنطقة . وتستخدم جنوب افريقيا العنصرية الآن بشكل ملائم سياسة الولايات المتحدة الشائنة هذه حتى تكسب الوقت بينما تنفذ مخططاتها الشيطانية في ناميبيا وجنوب افريقيا نفسها .

وهذا تطور خطير للغاية بالنسبة لنا . وهو ايضا تحدى مباشر لسلطة الأمم المتحدة ، التي اضطلعت بمسؤولية قانونية فريدة على ناميبيا حتى استقلالها . ان هذه الغطرسة في استعراض القوة التي تقوم بها الولايات المتحدة نحونا ، وهي عضو دائم في مجلس الامن ، تثير تساؤلا خطيرا بشأن ميثاق الامم المتحدة ، وكذلك بشأن قرارات هذا المجلس ذات الصلة وقرارات الجمعية العامة فيما يتعلق بحالتنا .

ان سجل جنوب افريقيا العنصرية الذى يتنافى مع مطالب المجتمع الدولي ، ومسلكها الذى يتسم بالتحدى تجاه سلطة الأمم المتحدة ، وتعنتها وتسويفها في المفاوضات ،كل هذه امور معروفة تماما . ونحن جميعا نتوقع هذا من تلك الدولة المنبوذة التي تتكون من عنصريين معجبين بهتلر .

ومن السخرية بمكان ، وقد لا يكون هذا مدهشا ، ان الولايات المتحدة اليوم ، التي تدعي الالتزام بمثل الانصاف والحل السلمي للنزاعات والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الانسان والانتخابات الحرة وغيرها ، هي التي تعرقل استقلال ناميبيا وتجعل شعبنا المقهور رهينة ، وهو ذلك الشعب الذى يكافح من أجل الحصول على حق تقرير المصير والحرية في وطنه الأم .

ومن المؤسف للغاية ان تحرر ناميبيا قد ربط الآن بقضايا خارجية غير ذات صلة ليست لنا عليها سلطة أو رقابة مهما كانت على الاطلاق ، ولا نرغب في أن يكون ذلك الموضوع ذا علاقة بأى حال من الأحوال . تعد ناميبيا حالة واضحة بحتة من حالات تصفية الاستعمار . وحق شعبها الطبيعي هو أن يكون حرا ويحكم نفسه بتعاون ومساعدة البشرية المحبة للسلام والتي ترفع لواء العدالة .

ومن الواضح تماما بالنسبة لنا انه اذا كان ذلك التحالف الشائن بين واشنطن وبريتوريا سوف يسمح له بالمضي قدما بهذا الاسلوب المخادع ، فان آمال ناميبيا في الاستقلال سوف تتبدد مرة اخرى لأعوام قادمة .

تؤكد مصادرنا انه فيما يتعلق بأعلى قيادات البوير ، خصوصا المؤسسات الاستخبارية العسكرية والامنية ،فان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ليس متوقعا تنفيذه خلال فترة تتراوح من عامين الى خمسة اعوام قادمة ،أوليس من المتوقع تنفيذه على الاطلاق . وفي هذا الصدد دلل العديد من الخبراء على ان للعسكريين والاستخبارات العسكرية في جنوب افريقيا الكلمة النهائية ، حيث ان رئيس وزراء النظام العنصرى نفسه تاجر حروب متشدد ورجعي عنيد .

وفي الوقت نفسه فان العنصريين ، الذين أصبحت قوتهم العسكرية ، وتكنولوجيا أسلحتهم المتقدمة حديث الناس في وسائط الاعلام الغربية ، سوف يواصلون اعتمادهم على المغامرة العسكرية الرعناء والقمع الوحشي داخل ناميبيا ، وسيكثفون أيضا من أعمالهم العدوانية ضد دول خط المواجهة وضد المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وكعادتهم ، شن العنصريون في بريتوريا حملة عسكرية أخرى ضد موزامبيق قبيل بضعة أيام من انعقاد مجلس الأمن هذا ، بطريقة يفترض فيها توجيه تحذير الى من عقدوا العزم على انهاء الفصل العنصرى والاستبداد الاستعمارى . ولي وطيد الأمل في أن ينضم المجلس بالاجماع ، في الوقت المناسب وبطريقة فعالة للغاية ، الى الادانة العامة لهذا العدوان السافر ، الذى يبرز العقلية الخطيرة للأقلية العنصرية في جنوب افريقيا .

وينصب حاليا الانتباه الرئيسي للعنصريين في بريتوريا على تنفيذ ما يسمى بالاصلاحات الدستورية الداخلية التي ليست سوى خدعة " فرق تسد " القديمة التي تتستر تحت قناع كاذب هو قناع المشاركة في السلطة ، لفصل من يسمون بالملونين والآسيويين عن صفوف السكان السود المقهورين ، باعطائهم تمثيلا لا معنى له في برلمان يعاد تشكيله ، ويسيطر عليه زعماء الفصل العنصرى وبالتالي لترسيخ الفصل العنصرى واستبعاد الغالبية الكبرى من السكان .

لذلك ، فقد توحى جنوب افريقيا ، لأسباب تكتيكية محضة ، وكجزء من حملتها النشيطة في العلاقات العامة ، بأنها تتصف بالمرونة فيما يتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة . ولكن حقيقة الأمر هي أن واشنطون ، التي تعد لانتخابات الرئاسة في العام القادم ، وبريتوريا ، التي لا تقبل حساباتها أن تحرز سوابو النصر في ناميبيا قبل زمن طويل ، لديهما برامجهما الخفية التي تتنافى بشكل جلي مع المطالبة بتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) دون ابطاء .

ونرى في أنغولا تكرارا لكابوس عام ١٩٧٥ يتمثل في القوات العنصرية والعصابات والخونة من الانغوليين والمرتزقة ، وغيرهم من دعاة العمليات السرية الذين يقدمون عن طيب

خاطر النقود والمساعدة العسكرية لهذه القوات البغيضة التي تستهدف زعزعة استقرار أنغولا والاطاحة بالحكومة الثورية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا وحزب العمال الأنغولي .

وقد كتب الكثير منذ عام ١٩٧٥ عن أنغولا ودور وكالة الاستخبارات الامريكية والأنشطة السرية الأخرى التي يقوم بها أعداء شعب أنغولا ، الذى تمكن بخوض كفاح مرير وطويل من تحرير نفسه بعد أن مر عليه ما يزيد على ٥٠٠ عام من الاستبداد البرتغالي الوحشي . وقد كشف وزير خارجية أنغولا ، الرفيق بولو جورج ، في بيانه الأخير أمام الجمعية العامة النقاب عن جسامة العدوان الدائر في بلاده ، وعرض حقائق وأرقام عما يلحقه هذا العدوان من خسائر في الأرواح والممتلكات . وقد أعدت سلطات أنغولا أيضا " ورقة بيضاء " فيها المزيد من التفاصيل عن الحالة الخطيرة هناك ، وبفضل جهود البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة يتم توزيع هذه الوثيقة لتبيان الحقيقة .

ان ما تحتاج اليه أنغولا هو التضامن العملي ، ولا يجوز أن يتمثل هذا التضامن فقط في الهاب الحماس والتعبير المتواتر عن السخط والاستياء والادانات القوية لارهابيي الفصل العنصرى وأعوانهم الامبرياليين . ان ما تحتاج اليه أنغولا بالفعل وقبل كل شيء هو الموارد المادية والمالية والبشرية لكي تتمكن بصورة أكثر فعالية من الوفاء باحتياجاتها الأمنية الملحة ورفاهها الاجتماعي وأولوياتها الاقتصادية التي تتعرض للهجوم من قبل تلك القوى المعادية .

ونحن ممتنون لكم ، سيدى الرئيس ، ولبقية أعضاء المجلس على السماح لنا بالاشتراك في هذه المناقشة الهامة . فقد حضرت الى هنا كي أعرض قضية شعبي . ولئن كنت أحيانا قد ظهرت بصورة أقل دبلوماسية عما ينبغي أو كنت عاطفيا ، فاني أؤكد لكم ، سيدى ، ان ذلك لم يكن قصدى ، ان الحالة في ناميبيا في نظرنا حالة منذرة جدا بالخطر وهي تمس أرواح شعبنا الذى يتم اغتيال البعض منه يوميا على أيدى جيش الاحتلال الاستعمارى وقوات الشرطة العنصرية التي يسعدها اطلاق الرصاص ، ان الأمر يمس بقاء شعبنا . لهذه الأسباب فاننا ندين بقوة ودون تحفظ الولايات المتحدة للابقاء على استقلال ناميبيا رهينة اعتبارات خارجية تماما تروج لها واشنطون في جميع ارجاء العالم من أجل مصالحها الأيديولوجية والاستراتيجية .

وقد حان الوقت كي يقوم هذا المجلس الموقر بفرض عقوبات شاملة والزامية بموجب الفصل السابع من الميثاق على جنوب افريقيا العنصرية ، وهذا هو السبيل الوحيد السليم المتبقي والوسيلة الواقعية والسلمية لارغام نظام بريتوريا العنصرى على التعاون بصورة تامة للاسراع في عملية انهاء الاستعمار في ناميبيا على أساس القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) .

ان ما يتوقعه شعبنا من هذا المجلس هو الرفض القوى والقاطع لمسألة الربط ، وادانة تحالف واشنطون - بريتوريا الآثم ، أداء للمسؤولية المناطة به . اننا لا نمثل سوى حركة تحرير وطنية وشعب مستعمر يتوق الى الحرية ويعاني يوميا بسبب كفاحه . ولكن لا ينبغي أن يشك أحد في أن لديها الشجاعة اللازمة للكلام بصوت جهورى وواضح ولمواجهة من يريدون السيطرة علينا وأضعاف عزيمتنا ولكي نقول لهم ما يجول بخاطرنا بالضبط . اذ أننا نعلم أنه ما من قوة أو صلف يستطيعان القضاء على مشيئة شعب مصمم على تحرير نفسه من السيطرة الأجنبية والقهر الاستعمارى . وانطلاقا من هذه القناعة ، فاننا على يقين من انتصار كفاحنا العادل على القوة الغاشمة ، وانطلاقا من هذا الايمان الذى يتحلى به مقاتلو جيش التحرير الشعبي لناميبيا سوف نواصل الكفاح المسلح حتى تحرير كل بوصة من أرض الوطن .

وفي الختام ، أود أن أسجل امتناني العميق لأفراد مجموعة عدم الانحياز والأصدقاء الآخرين في المجلس على تأييدهم وحسن نيتهم وعلى ما يبذلونه من جهود لضمان اتخاذ المجلس ، في نهاية المناقشة لقرار يعبر بوضوح عن شواغل شعبنا الرئيسية .

وان المهمة الأكثر الحاحا للوطنيين الناميبيين ومقاتلي جيش التحرير الشعبي لناميبيا هي ألا ندخر وسعا في المضي قدما ، يقينا منا بأن كفاح الشعوب لا بد أن يستمر حتى يتحقق النصر النهائي .

الرئيس : أشكر السيد مويشيهانجيي على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل جنوب افريقيا . ادعوه الى أن يشغل مكانا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد فون شيرندينغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

سيدى الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بأخلص تهانينا وبأطيب أمانينا بمناسبة توليكم رئاسة هذا المجلس.

لقد قدمت، في المرة الأخيرة التي خاطبت بها مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٣، عرضا كاملا لموقف حكومة جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة افريقيا الجنوبية الغربية، ولا يزال هذا الموقف كما هو.

وفي هذه الأثناء، قام الأمين العام، تنفيذا للولاية التي أناطها به مجلس الأمن بموجب القرار ٥٣٢ (١٩٨٣)، بزيارة جنوب افريقيا وافريقيا الجنوبية الغربية خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٣، وأمام المجلس تقريره الوارد في الوثيقة S/15943.

واسمحوا لي أن أقول في البداية ان هذا التقرير يبين بدقة موقف حكومة جنوب افريقيا كما ابلغته الى الأمين العام خلال المباحثات التي أجرتها معه في كيب تاون. وأود أن أسجل تقدير حكومة بلادى للطريقة الموضوعية التي قام بها الأمين العام بمهمته هذه.

واسمحوا لي الآن أن أكرر مرة أخرى، بايجاز، موقف حكومة جنوب افريقيا من القضايا التي أثيرت أثناء زيارة الأمين العام الى جنوب افريقيا وافريقيا الجنوبية الغربية، والتي هي موضوع تقريره المعروض علينا.

ان حكومة جنوب افريقيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالبحث عن تسوية سلمية لمسألة افريقيا الجنوبية الغربية، على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، في اطار نقاط التفاهم التي توصلنا اليها مع الولايات المتحدة وفريق الاتصال الغربي. وقد قبلت حكومة جنوب افريقيا، تعزيزا منها لهذا الالتزام، بعقد مناقشات مع الأمين العام من أجل محاولة ايجاد حلول للقضايا التي لا تزال معلقة ومعالجتها في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، وهي اختيار النظام الانتخابي وبعض المشكلات المتعلقة بتشكيل فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال.

وكما يؤكد تقرير الأمين العام، فان هذين الموضوعين قد تمت الآن تسويتهما في نظر جنوب افريقيا. وعلاوة على ذلك، فان عددا معينا من المسائل المعلقة بشأن الاتفاق على مركز فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال قد تم حلها.

والنتيجة هي أن الأمين العام استطاع أن يفيد بأننا " . . . لم نكن قط أقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " (S/15943 ، ص ٧) ، وانه تم حدوث ما وصفه بأنه " تقدم كبير " منذ آخر اجتماع عقده المجلس . ولذلك آمل في ألا نسمع المزيد من الادعاءات التي تتسم باللامسؤولية في هذا المجلس ، مثل الادعاءات التي سمعناها حسب توقعنا عصر هذا اليوم ، بأن جنوب افريقيا هي المسؤولة ، بصورة ما ، عن تأخير تنفيذ أية تسوية .

ولا يوجد هناك الآن الا مسألة رئيسية واحدة لا يزال يتعين حلها ، وهي انسحاب الكوبيين من أنغولا على أساس عدم حلول أي قوات معادية محلهم . وكما يبين تقرير الأمين العام ، فان موقف حكومة جنوب افريقيا حول هذه المسألة هو انه لن يكون ممكنا تطبيق أية خطة للتسوية مالم يتم التوصل الى اتفاق واضح حول انسحاب القوات الكوبية . ان حكومة جمهورية جنوب افريقيا ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بهذه المسألة . فينبغي التوصل الى اتفاق نهائي بشأن الشروط الأساسية للانسحاب الكوبي ، ويتعين الحصول على تعهد من الحكومة الأنغولية فيما يتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق . وأود أن أضيف أن موقف حكومة جنوب افريقيا بشأن مسألة الانسحاب الكوبي مقبول لدى المجتمع الدولي ويحظى بتأييده .

لقد ذكر الأمين العام في تقريره أنه لا يقبل " ما يسمى بالربط " بين تسوية قضية افريقيا الجنوبية الغربية وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . ومع ذلك ، فان الأمين العام يعترف في تقريره السنوي الوارد في الوثيقة A/38/1 بأنه :

" حين يفرض التوتر بين الشرق والغرب على النزاعات الاقليمية ويؤدي الى تفاقمها ، فان الطبيعة الهدامة التي تنطوي عليها هذه النزاعات بالفعل ، من المحتمل أن تتفاقم ، ويصبح خطر انتشار الصراع منذرا بمستقبل مشؤوم".

( A/3811، ص ٢ )

ان وجود ٣٠٠٠٠ جندي كوبي في أنغولا ليس تلفيقا من خيال جنوب افريقيا . انه حقيقة واقعية . فهناك برهان لا يمكن دحضه بأن قوات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وقوات الجيش الشعبي لتحرير أنغولا تزداد اندماجا ، وان قوات الجيش الشعبي

لتحرير انغولا يدربها الكوبيون . هذا هو الربط ، وهو واقع انكار وجوده يقتضي من المـــرء قدرا كبيرا من الميل الى التعلل بالأماني الكاذبة .

ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية تعمل من أنغولا بدعم من الجيـــش الشعبي لتحرير أنغولا والقوات الكوبية . ولذلك فان الصلة بين وجود القوات الكوبية فـــي انغولا أمرلا يتجزأ عن الجهود التي تبذل لانهاء النزاع في المنطقة ، واقامة سلم دائم فـــي الاقليم . ومن غير المعقول ان ننكر أن ادخال القوات العميلة للاتحاد السوفياتي في الجنوب الافريقي لا يثير أشد القلق في جنوب افريقيا وافريقيا الجنوبية الغربية فحسب بل لدى جميـــع بلدان هذا الاقليم .

وبالتأكيد لا ينكر أعضاء هذا المجلس التزام الاتحاد السوفياتي بثورة عالمية النطاق وبفرض نظامه الايديولوجي على شعوب أخرى وبسياسته المعلنة في تأييد الأعمال المضاديـــة والهدامة الموجهة ضد جنوب افريقيا وافريقيا الجنوبية الغربية . كما أن عميلته ، كوبـــا ، لا تخفي جهودها الرامية الى زعزعـة استقرار جيرانها في امريكا اللاتينية والى تصدير الثـورة الى أى مكان تستطيع تصديرها اليه . وهل هناك حاجة الى برهان آخر على أثر تهديـــد الوجود الكوبي في أنغولا على احراز تقدم نحو التسوية السلمية في المنطقة ؟

وأود أن أؤكد أن جنوب افريقيا ترفض بصورة مستمرة قرارات الجمعية العامة التي تعلن أن سوابو هي الممثل الوحيد والحقيقي لشعب جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا لن تستقبل ، تحت أى ظرف من الظروف ، الآن أو في المستقبل أى ممثل من الأمم المتحدة في جنوب غرب افريقيا على هذا الأساس . ونحن على علم بأن بعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة تتحيز بصورة مستمرة الى جانب سوابو ، ويتعين علىّ أن أؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن تنفيذ أية خطة للتسوية ، ما لم يقم الأمين العام ومعاونوه بالعمل بطريقة محايدة تماما . ولقد سجلنا التأكيدات التي قدمها الينا الأمين العام في تقريره في هذا الصدد .

ان حكومة جنوب افريقيا تؤيد تماما مشاعر الأمين العام بأن النجاح في تحقيق جنوب غرب أفريقيا سلمية ومزدهرة ومستقلة ، يعد أنجازا يفخر به المجتمع الدولي . وتقدم جنوب افريقيا البرهان على استعدادها للتعاون لتحقيق هذا الهدف النبيل ، الذى يحول دون تحقيقه الوجود الذى يتسم بالخطورة لقوات عميلة للاتحاد السوفياتي في أنغولا .

لذلك ، فلا جدوى من محاولة مجلس الأمن تحديد مهلة أو اطار زمني للتنفيذ ، ما لم يتم حسم الوضع الخاص بوجود القوات الكوبية في أنغولا ، وليكن معلوما أن جنوب افريقيا لن تقبل مثل هذه المهلة .

وأخيرا ، لقد تمت الاشارة بعد ظهر اليوم الى العملية الوقائية التي قام بها ضد هدف ارهابي في مابوتو في موزامبيق فريق عمل صغير تابع لقوات الدفاع في جنوب افريقيا في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر .

ان حكومة جنوب افريقيا قد حذرت بما يكفي حكومة موزامبيق بألا تؤوى ارهابيين أو بألا تقدم اليهم التسهيلات ، بما يسمح لهم بشن الهجمات والعدوان ، والتخطيط لهما ضد جنوب افريقيا .

وخلال جولة في الهدف الارهابي في مابوتو نظمتها وزارة الاعلام في موزامبيق للمراسلين الأجانب ، اكتشف الصحفيون وثيقة لحكومة موزامبيق في حطام المقر الارهابي الذى كان يشغل شقيقة واحدى الشقق بالدور الرابع بأحد المباني في مابوتو . وتذكر تلك

الوثيقة شخصين من جنوب افريقيا يعيشان في مابوتو باعتبارهما "جنديين" ، وذكرت أن هذين الارهابيين معروفان لدى حكومة موزامبيق ، وأنها تساعدهما . واقتبس من تقرير لهيئة الاذاعة البريطانية مؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ، فيما يتعلق بهذه الوثيقة :

"ان غالبية المطبوعات التي وجدناها متناثرة بين الحطام كانت في المقام الأول دعاية موجهة ضد جنوب افريقيا ، فهناك كتب عن قضايا اليسار ، وما شابه ذلك . وكان هناك أيضا تمثال نصفي للينين ، وبعض الممتلكات الشخصية . وعثرنا بالصدفة على وثيقة تشير الى جنود تابعين للمؤتمر الوطني الافريقي ،ولقد سألنا المسؤولين في المؤتمر الوطني الافريقي عن هذا الأمر ، وكان هناك ارتباك ملحوظ بين هؤلاء المسؤولين وكذلك بين رجال الأمن في موزامبيق ، الذين يبدو أنهم أمضوا الأمس كله على اخلاء المكان من أية أدلة تدينهم - اذا كان هناك أي دليل ولقد سألناهم عن هذه الاشارة الى جنود المؤتمر الوطني الافريقي فقالوا لنا بادئ الأمر ان ذلك يعني جنودا سياسيين ، ثم ادعوا بعد ذلك اننا نحن الذين دسسنا هذه الوثيقة بينما كنا نتجول بين المكاتب" .

ان العمليات الارهابية ضد الأهداف المدنية وكذلك عمليات قتل وتشويه السود والبيض في جنوب افريقيا ، كلها يتم تخطيطها وتنفيذها ودعمها من مقار مثل ذلك الذي قمنا بتدميره في الغارة الوقائية . ان حكومة جنوب افريقيا تحذر مرة أخرى بأنها سوف تستقصي عن هذه المنشآت وتدمرها أينما وجدت .

الرئيس : أشكر ممثل جنوب افريقيا على بيانه وعلى العبارة الرقيقة التي وجهها اليّ وادعوه الى شغل المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل سيراليون . ادعوه الآن الى الجلوس الى طاولة المجلس ، وأعطيه الكلمة .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس أتوجه اليكم والى أعضاء المجلس بالشكر للموافقة على طلبي بأن أدعى الى المشاركة في المداولات الخاصة بهذا الأمر البالغ الأهمية ، وهو مسألة ناميبيا .

اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن تهاني الحارة على تبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، ان بلدى تربطه علاقات ممتازة بالمملكة الاردنية الهاشمية . وأود أن أعرب لكم عن تعاوننا الكامل معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة . ويود وفد بلادى أيضا أن يشيد بالسفير نويل سينكلير ممثل غيانا للطريقة الجديرة بالثناء التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي .

ان الأمم المتحدة قد أبقت مسألة ناميبيا قيد نظرها منذ بدايتها . وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم المجلس ، وللمرة الأولى ، صفقة بموافقة جميع الأعضاء الدائمين في المجلس ، في شكل القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكان هدف ذلك القرار هو ضمان الانتقال السلمي لناميبيا الى الاستقلال . ويطالب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) - ضمن أمور أخرى - بالتوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار ، وانشاء منطقة منزوعة السلاح ، ووزع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، واجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . وعند اتخاذ ذلك القرار كان من المتوقع أنه خلال فترة لا تزيد على ١٨ شهرا سوف تحقق ناميبيا استقلالها . ولكن اليوم ، وبعد مرور خمسة أعوام لا يزال هذا القرار بغير تنفيذ ، ولا تزال ناميبيا - وهي اقليم تابع للأمم المتحدة - تحت الاحتلال العسكرى غير المشروع من جانب جنوب افريقيا .

ولشديد الأسف ، عقب اعتماد ذلك القرار مباشرة ، عمدت حكومة جنوب افريقيا ، باستهتار وفي تحد لمقرر ذلك المجلس ، الى وضع عقبة مصطنعة بعد أخرى ، بهدف الحيلولة دون تنفيذه ومنع استقلال ناميبيا .

ولكن الأكثر من ذلك مدعاة للانزعاج أمر يبدو كما لو ان القصد منه هو تقديم العون والتشجيع للعنصريين في جنوب افريقيا لتحدى ارادة هذا المجلس بل ارادة المجتمع الدولي بكامله ، الا وهو ان أحد الأعضاء الدائمين في هذا المجلس ، وهو عضو قام بدور " البطلة اللامعة " في المفاوضات وفي اعتماد القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، قد ادخل أمورا دخيلة غريبة على محتوى ذلك القرار ، اى مسالة وجود القوات الكوبية الاممية في دولة انغولا المستقلة ذات السيادة . ان اقحام هذا الأمر الدخيل ، او ما اصبح يعرف بقضية الربط ، لم يتح فقط لجنوب افريقيا ذريعة أخرى لتخريب صفقة ناميبيا بل الواقع انه استمر في التسبب في تاخير استقلال ناميبيا وجعل شعبها رهينة لظروف لا يد له فيها .

وهكذا ، فان حكومة الولايات المتحدة ، بالاتفاق مع نظام جنوب افريقيا ، اصرت على جعل استقلال ناميبيا مشروطا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . وهذا يشبه طلب رهن على شعب واقليم ناميبيا لا يملكان تقديمه .

ومن المفيد في هذه المرحلة الزمنية أن نذكر بالظروف التي أدت الى الجهود الدبلوماسية التي نجم عنها اعتماد المجلس للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . ان المجموعة الافريقية ، بتاييد ساحق من جانب اعضاء حركة عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية ، قد أكدت انذاك ان العقوبات الفعالة والشاملة والاقتصادية هي وحدها التي يمكن أن تؤثر على النظام العنصرى في بريتوريا فتحمله على ان يتخلى عن حكمه غير الشرعي لناميبيا . ومن الانصاف أن نقول ان المواعظ القيت علينا بما مؤداه ان الجهود الدبلوماسية السلمية وحدها هي التي يمكن ان تؤدى الى حل منصف في ناميبيا .

ورغم شكوكنا الجادة في هذا الأسلوب ، فقد وافقنا على مضض على ان نسمح للاوروبيين الخمسة باجراء اتصالات مناسبة مع جنوب افريقيا . ويمكن للمرء أن يتساءل :

ما هو مقابل الاعتدال والتفهم اللذين ابدتهما الدول الأفريقية ، ناهيك عن شعب ناميبيا ، خلال السنوات الخمس أو الست الماضية ؟ اننا جميعا نعلم علم اليقين أن ناميبيا ، رغم الفترة الماضية ، لم تتقدم صوب استقلالها .

ومما له دلالته ، انه بعد هذه السنوات العديدة يقال لنا مرة أخرى بأنه يتعين علينا أن نصبر . ان ما يدعو الى المزيد من العجب هي انه يقال لنا على سبيل التأكيد ان ثمة تقدما يجرى احرازه في سبيل استقلال ناميبيا . ومن ان لآخر ،عندما ينظر المجلس في مسألة ناميبيا يتكلم الأعضاء الأوروبيون الخمسة كما لو أن استقلال ناميبيا قد أصبح قريب المنال . ولكننا نعلم ان هذه التعبيرات الملطفة لا ينبغي أن تعد بديلا لممارسة الارادة السياسية الفعالة اللازمة للاتفاق على فرض العقوبات الشاملة التي يرى وفد بلادى أنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تفعل فعلها فيما يتعلق بالنظام العنصرى .

ان شعب ناميبيا ، بالتأكيد ، ليس بوسعه تقديم الرهن كما طلب منه . وأنغولا دولة مستقلة ذات سيادة ويجب ان تتصرف ، بحرية ودون قيود ، بما فيه صالحها القومي حسبما تراه مناسبا .

وفضلا عن ذلك ، كما يذكر تقرير الأمين العام ، فان " قضية الربط " خارجة عن نطاق القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذى يدعو الى استقلال ناميبيا . وقد ذكر الأمين العام في تقريره الممتاز ما يلي :

"وقد اوضحت مرارا انني لا اقبل ما يسمى " بالربط " وان مسألة القوات الكوبية لم تكن بين ما توخاه قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ )".( S/15943 ، ص٧ )

لذلك ، فان ربط استقلال ناميبيا بوجود القوات الكوبية في انغولا بعد انتهاكا سافرا للعدالة ولمطلب شعب ناميبيا العادل ، كما انه مأساة انسانية. انني سوف اقتبس مرة اخرى من تقرير الأمين العام قوله :

" ان شعب ناميبيا ، . . . ، لا يعاني فقط من حرمانه من تطلعاته المشروعة الى تقرير مصير واستقلال حقيقيين ، وانما من اثار التسويف وعدم التاكد من مستقبله أيضا " (المرجع نفسه ، ص٧ )

ويستطرد الامين العام بانه شاهد " نفاد صبره وتبدد أمله ".

ان اصحاب الموقف الانف الذكر لا تغيب عنهم الحاجة الى تخفيف التوتر في الجنوب الافريقي . والمفارقة هي ان استمرار ذلك الاحتلال غير المشروع لناميبيا واقترانه بـ " قضية الربط " وعدم تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) أمر يهدد في الواقع السلم والأمن الدوليين في المنطقة باكملها . ومن ثم ، فانه يؤدى الى عدم الاستقرار والى النزاع في الجنوب الأفريقي كله ، مع قيام جنوب افريقيا نفسها بشن هجمات مسلحة لا ضابط لها ، وارتكاب اعمال عدوان ضد الدول المجاورة ، ولاسيما احتلالها المتعمد والاجرامي لأجزاء كبيرة من جنوب انغولا .

ومن جهة أخرى ، وفي مواصلة صلف جنوب افريقيا واحتلالها المستمر غير المشروع لناميبيا ، فان سوابو تترك بلا بديل آخر سوى تكثيف نضالها المسلح من اجل تحرير الأقليم .

ومرة أخرى ، ذكر الأمين العام في تقريره ، ما يلي :

" وقد كان لعدم الاستقرار والنزاع الناجمين عن العجز عن حل هذه المشكلة نتائج مفجعة في البلدان المجاورة خصوصا انغولا . . . . انها [ حالة ] تؤدى الى الحاق الضرر الشديد بالحكومات والشعوب جميعا في المنطقة ، وتؤدى أيضا الى تهديد للسلم على النطاق الاوسع ". ( المرجع نفسه ، ص٧ )

لذلك ، فانه اذا كان للسلم والاستقرار أن يعودا الى تلك المنطقة ، فلابد من تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) دون قيد أو شرط ، كذلك يجب الا يكون استقلال ناميبيا مشروطا بانسحاب القوات الكوبية الأممية من انغولا .

ومن ثم ، فاننا ندعو هذا المجلس الى ان يضطلع بمسؤوليته من أجل مصير ناميبيا السياسي ، ومن اجل تصفية استعمارها ومن اجل استقلالها . وندعو كذلك الى التنفيذ السريع والفورى لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) دون أية شروط .

الرئيس : أشكر ممثل سيراليون على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الىّ .

ليس هناك من متكلمين آخرين مسجلين على قائمتي لهذه الجلسة . وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الامن لمواصلة مناقشة البند المدرج على جدول الأعمال غدا يوم الجمعة الموافق الحادى والعشرين من شهر تشرين الأول /أكتوبر في الساعة العاشرة والنصف صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠